

No. 56887*

**Poland
and
Kuwait**

Agreement between the Republic of Poland and the State of Kuwait for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital (with protocol). Kuwait, 16 November 1996

Entry into force: *25 April 2000 by the exchange of the instruments of ratification, in accordance with article 30(2)*

Authentic texts: *Arabic, English and Polish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Poland, 28 September 2021*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Pologne
et
Koweït**

Accord entre la République de Pologne et l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune (avec protocole). Koweït, 16 novembre 1996

Entrée en vigueur : *25 avril 2000 par l'échange des instruments de ratification, conformément au paragraphe 2 de l'article 30*

Textes authentiques : *arabe, anglais et polonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Pologne, 28 septembre 2021*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذا البروتوكول .

حُرت في الكويت ، في هذا اليوم السبت الحادي عشر من شهر رجب ١٩٩٦ م ، الموافق ليوم ١١ من شهر رجب ١٤١٧ هـ ، من نسختين أصليتين ، باللغات البولندية والعربية والإنجليزية ، وتكون كل النصوص ذات حجية متساوية ، وفي حالة الإختلاف يسود النص الإنجليزي .

عن
دولة الكويت



عن
جمهورية بولندا



بروتوكول

إن جمهورية بولندا ودولة الكويت عند التوقيع في الكويت في هذا اليوم
البرس عشر من شهر نوفمبر ١٩٩٦ م ، الموافق ليوم الثامن من شهر رجب ١٤١٧ هـ
على إتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب
على الدخل ورأس المال قد إتفقتا على الأحكام التالية التي تشكل جزء لا يتجزأ
من الإتفاقية المذكورة :

١ - فيما يتعلق بالمادة ٦ ،

بالرغم من الفقرة ١ من هذه المادة ، فإن الأفراد المقيمين في دولة الكويت والذين
يملكون مسكناً أو أكثر للاستعمال الشخصي في بولندا يعفون من الضرائب
البولندية على هذه العقارات ، إلا إذا حصل هؤلاء المقيمون من هذا السكن أو
المساكن على دخل حقيقي .

٢ - فيما يتعلق بالمادة ٧ ،

فيما يتعلق بالفقرة ١ من هذه المادة ، فإن المدفوعات المستلمة من أي نوع مقابل
استعمال ، أو الحق في استعمال المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية أو كمقابل
معلومات متعلقة بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية ، تعتبر أرباحاً للمشروع
تطبق عليها أحكام المادة ٧ .

٣ - فيما يتعلق بالمادة ٩ ،

بالرغم من أحكام هذه المادة ، فإن الموظفين الأرضيين المعيّنين :
أ) من قبل الخطوط الجوية الكويتية والسفن المملوكة للحكومة أو أي كيان مشابه
التواجدين في بولندا ، يتم إعفاؤهم من الضريبة البولندية وذلك فيما يتعلق
بمكافآتهم المتحصلة في بولندا .
ب) من قبل الخطوط الجوية البولندية والسفن المملوكة للحكومة أو أي كيان مشابه
التواجدين في الكويت ، يتم إعفاؤهم من الضريبة الكويتية وذلك فيما يتعلق
بمكافآتهم المتحصلة في الكويت .

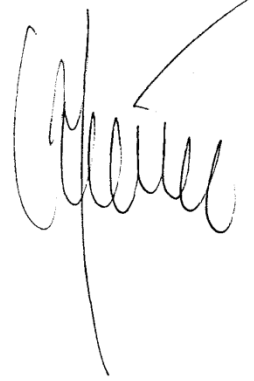
إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذه
الإنفاذية .

خُبر في الكويت ، في هذا اليوم لبعث إرسائهم من شهر رَجَب ١٩٩٦ م ، الموافق
ليوم الحادي عشر من شهر رَجَب ١٤١٧ هـ ، من نسختين أصليتين ، باللغات البولندية
والعربية والإنجليزية ، وتكون كل النصوص ذات حجية متساوية ، وفي حالة الإختلاف
يسود النص الإنجليزي .

عن
دولة الكويت



عن
جمهورية بولندا



مادة ٣٠

النفذ

- ١ - تخضع هذه الإتفاقية للتصديق عليها وفقاً للمتطلبات الدستورية للدولتين المتعاقدين ، و يتم تبادل وثائق التصديق في
 ٢ - تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتطبق أحكامها في كلتا الدولتين المتعاقدين ؛
 أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصومة عند المنبع ، على المبالغ التي دفعت أو تم خصمها في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي يتم فيها توقيع هذه الإتفاقية ؛
 ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى ، على الضرائب المفروضة على أي مدة ضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي يتم فيها توقيع هذه الإتفاقية .

مادة ٣٠

المدة و الإنهاء

- تظل هذه الإتفاقية نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وتستمر بعد ذلك نافذة المفعول لمدة أو لمدد مماثلة ما لم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدين الأخرى كتابةً قبل ستة أشهر من إنتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة ، عن نيتها في إنهاء الإتفاقية. وفي مثل هذه الحالة يتوقف سريان الإتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقدين ؛
 أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصومة عند المنبع على المبالغ التي دفعت أو تم خصمها في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التالية لتلك التي قدم فيها إخطار الإنهاء ؛
 ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى ، على الضرائب المفروضة على أي مدة ضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التالية لتلك التي قدم فيها إخطار الإنهاء.

تحصيل أو تنفيذ أو اقامة الدعاوى فيما يخص الطعون المتعلقة بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية أو البت فيها ، ولايستخدم مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض . ويجوز لهم إفشاء المعلومات في إجراءات المحكمة العلنية أو في الأحكام القضائية .

٢ - لا يجوز بأية حال تفسير أحكام الفقرة ١ بما يؤدي إلى إلزام الدولة المتعاقدة :

- (أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ أو
- (ب) بتقديم معلومات لايمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ أو
- (جـ) بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أي أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام) .

مادة ٢٨

الإمتميازات الدبلوماسية والقنصلية

لن يؤثر نص في هذه الإتفاقية على الإمتميازات المالية الممنوحة لأعضاء بعثة دبلوماسية أو هيئة قنصلية أو منظمة دولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام إتفاقيات خاصة .

مادة ٢٩

أحكام متنوعة

لن تؤثر هذه الاتفاقية على حق مقيم في الدولة المتعاقدة في الاستفادة من الحوافز الضريبية الاستثمارية والاعفاءات والعلاوات التي تمنحها الدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لقوانينها المحلية ونظمها وممارساتها الإدارية .

مادة ٢٦

إجراءات الإتفاق المتبادل

- ١ - حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية ، فيمكنه ، بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلتا الدولتين المتعاقدين ، أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها . ويجب عرض القضية خلال سنتين من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي نتج عنه فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية .
- ٢ - يتعين على السلطة المختصة ، إذا بدا لها الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض ، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الإتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع هذه الإتفاقية . أي حل يتم التوصل إليه يجب تطبيقه دون النظر لأي مدد زمنية تفرض من خلال القانون المحلي التابع للدولتين المتعاقدين .
- ٣ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسعى عن طريق الإتفاق المتبادل فيما بينهما لتذليل أية صعوبات أو غموض ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية . كما يجوز لهما التشاور فيما بينهما لإلغاء الإزدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الإتفاقية .
- ٤ - يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين مع بعضهما البعض مباشرة بغرض التوصل إلى إتفاق فيما يتعلق بمضمون الفقرات السابقة .
- ٥ - يجوز أن تتفق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين مع بعضهما البعض على الترتيبات المتعلقة بكيفية تطبيق الإعفاءات والخصومات المتضمنة في هذه الإتفاقية .

مادة ٢٧

تبادل المعلومات

- ١ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تتبادل المعلومات كلما كان ذلك ضرورياً لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية . وتعامل أية معلومات تتلقاها الدولة المتعاقدة بإعتبارها سرية على نفس النحو الذي تعامل به المعلومات التي يتم الحصول عليها وفقاً للقوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة ، ولا يتم افشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تقدير أو

٤ - حيثما تكون وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة ضرائب مشمولة بهذه الإتفاقية معفاة أو مخفضة ، وفق لإجراءات حوافز إستثمارية خاصة ولمدة محدودة من الزمن ، فإن هذه الضرائب الواجبة الدفع بموجب هذه الإتفاقية والتي تم إعفائها أو تخفيضها تعتبر بأنها دفعت لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة .

مادة ٢٥

عدم التمييز

١ - لا يخضع مواطنو الدولة المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة و المتطلبات المتعلقة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف . إن هذا الحكم ، بالرغم من أحكام المادة ١ ، يطبق أيضاً على الأشخاص غير المقيمين في إحدى أو كلا الدولتين المتعاقدين .

٢ - يجب ألا تفرض ضريبة على منشأة دائمة لمشروع تابع للدولة المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى تباشر نفس الأنشطة . ويجب أن لا يفسر هذا الحكم على أنه يلزم الدولة المتعاقدة منح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات شخصية وإعفاءات وتخفيضات لأغراض ضريبية بسبب الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها لمقيميها .

٣ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، فإنه لا يؤثر ما جاء في هذه المادة على حق أي من الدولتين المتعاقدين في منح الإعفاء أو التخفيض الضريبي وفقاً لقوانينها المحلية أو أنظمتها أو ممارساتها الإدارية للمواطنين المقيمين في تلك الدولة المتعاقدة . ولكن ، مثل هذا الإعفاء أو التخفيض سوف لا يطبق فيما يتعلق بجزء من رأس المال الشركات المملوك من قبل أشخاص الذين هم مواطنو الدولة المتعاقدة الأخرى .

٤ - يجب أن لا يفسر ما تتضمنه هذه المادة على أنه يفرض إلتزام قانوني على الدولة المتعاقدة بأن تمنح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى ميزات أي معاملة أو تفضيل أو إمتياز التي قد تمنحها إلى أي دولة أخرى أو المقيمين فيها بموجب تشكيل إتحاد جمركي أو إتحاد إقتصادي أو اتفاقيات خاصة أو منطقة تجارة حرة أو أي ترتيبات إقليمية أو شبه إقليمية تتعلق كلياً أو بصفة أساسية بحركة رؤوس الأموال و / أو الضرائب الذي قد تكون الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً طرفاً فيها .

٥ - يعني مصطلح " ضريبة " في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الاتفاقية .

الناقلات البرية ، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

٤ - تخضع كافة العناصر الأخرى لرأس المال المملوكة لمقيم في الدولة المتعاقدة ، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة .

مادة ٢٤

إلغاء الإزدواج الضريبي

١ - يستمر تحديد الضرائب وفقاً للقوانين النافذة في أي من الدولتين المتعاقدين مالم ينص على خلاف ذلك في هذه الإتفاقية .

٢ - من المتفق عليه أن يتم تجنب الإزدواج الضريبي وفقاً لأحكام هذه المادة .

٣ - أ) في حالة بولندا ؛

(١) عندما يحصل مقيم في بولندا على دخل أو يمتلك رأس المال ، يجوز وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية اخضاعها للضريبة في الكويت ، ويجب على بولندا استناداً على حكم الفقرة الفرعية (٢) ، إعفاء هذا الدخل أو رأس المال من الضرائب ولكن يجوز عند احتساب الضرائب على الدخل أو رأس المال المتبقي لذلك المقيم ، بتطبيق النسب الضريبية التي تطبق عادةً على الدخل أو رأس المال المعفي في حالة عدم إعفاؤهما .

(٢) عندما يحصل مقيم في بولندا على دخلاً ، يجوز وفقاً لأحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من هذه الاتفاقية اخضاعه للضريبة في الكويت ، ويجب على بولندا أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك الشخص يعادل مبلغ ضريبة الدخل المدفوع في الكويت . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الخصم يجب أن لا يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل المحتسبة قبل الخصم ، والمنسوب إلى الدخل الذي يجوز اخضاعه للضريبة في الكويت .

ب) في حالة الكويت ؛

عندما يمتلك مقيم في الكويت على بنود دخل ورأس المال خاضعة للضريبة في بولندا ، يجوز للكويت إخضاع تلك البنود من الدخل ورأس المال للضريبة ويجوز لها منحها إعفاء من ضرائب بولندا المفروضة عليها وفق أحكام قوانينها المحلية .

وفي مثل هذه الحالة ، تخصم الكويت من الضرائب المحسوبة وفقاً لذلك ، الضريبة المدفوعة في بولندا ولكن بالقدر الذي لا يتجاوز تلك النسبة من الضريبة الكويتية المذكورة آنفاً التي تتحملها تلك البنود من الدخل بالنسبة للدخل الكلي .

مادة ٢١

الطلاب

١ - لاتخضع المبالغ المدفوعة لطلاب أو متدرب مهني، يكون أو كان قبيل زيارته للدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تعليمه أو تدريبه ، من أجل معيشته ودراسه أو تدريبه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ، على أن يكون مصدر هذه المبالغ من خارج تلك الدولة المتعاقدة .

٢ - الدخل الناتج من أنشطة يقوم بها الطالب أو المتدرب المهني في الدولة المتعاقدة المتواجد بها فقط لغرض تعليمه أو تدريبه ، لن تفرض عليه الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ، إلا إذا تجاوز عن المبلغ الضروري من أجل معيشته أو دراسته أو تدريبه .

مادة ٢٢

الدخل الاخر

تخضع بنود دخل مقيم في الدولة المتعاقدة ، أينما تنشأ ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الإتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة .

مادة ٢٣

رأس المال

١ - يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في الأموال غير المنقولة والمشار إليها في المادة ٦ ، والتي يمتلكها مقيم في الدولة المتعاقدة وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في أموال منقولة التي تشكل جزءاً من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع للدولة المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو المتمثل في أموال منقولة خاصة بمركز ثابت يتوفر لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٣ - يخضع رأس المال المتمثل في السفن أو الطائرات أو الناقلات البرية العاملة في مجال النقل الدولي المتمثل في الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات أو

المتعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها إلى فرد مقابل خدمات أداها لحكومة تلك الدولة المتعاقدة أو للقسم الفرعي أو للسلطة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

(ب) ومع ذلك ، فإن هذه المكافآت تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ويكون الفرد مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان :

(١) أحد مواطني تلك الدولة المتعاقدة ؛ أو

(٢) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لفرض تقديم الخدمات .

٢ - أ) يخضع أي معاش تقاعدي ، يُدفع من قبل أو عن طريق صناديق يتم التبرع لها من قبل حكومة الدولة المتعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها إلى فرد مقابل خدمات أداها لحكومة تلك الدولة المتعاقدة أو للقسم الفرعي أو للسلطة المحلية التي تتبع لها للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة .

(ب) ومع ذلك ، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً في ومواطناً تابعاً لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣ - تنطبق أحكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ على المكافآت والمعاشات التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تزاولها الدولة المتعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها .

مادة ٢٠

المدرسون والباحثون

الفرد الذي يكون ، أو كان ، قبيل زيارته للدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ومتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بصورة أساسية لغرض التدريس أو القاء محاضرات أو عمل أبحاث في جامعة أو كلية أو مدرسة أو معهد تربوي أو معهد أبحاث علمية معترف به من قبل حكومة الدولة المذكورة أولاً ، يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، لمدة خمسة سنوات من تاريخ أول وصول له إلى الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، فيما يتعلق بالمكافآت التي يحصل عليها مقابل عمله في التدريس أو المحاضرات أو الأبحاث .

المتعاقد بصفته فناناً كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقياً أو رياضياً من أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية يزاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة وكان ذلك الدخل ليس للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر ، فإن ذلك الدخل وبالرغم من أحكام المواد ٧ و ١٤ و ١٥ ، يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي .

٣ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ فإن الدخل الذي يحققه فنانون أو رياضيون مقيمون في الدولة المتعاقدة من الأنشطة التي يمارسونها في الدولة المتعاقدة الأخرى بموجب برنامج للتبادل الثقافي بين حكومتي الدولتين المتعاقدين يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

مادة ١٨

المعاشات التقاعدية والرواتب السنوية

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩ ، فإن المعاشات التقاعدية والرواتب السنوية والمكافآت الأخرى المائلة التي تدفع لقيم في الدولة المتعاقدة في مقابل خدمة سابقة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة .

٢ - حسب إستخدامها في هذه المادة :

أ) تعني عبارة " المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المائلة " مدفوعات دورية تدفع بعد التقاعد مقابل خدمة سابقة أو على شكل تعويض عن إصابات حدثت فيما يتصل بخدمة سابقة .

ب) تعني عبارة " رواتب سنوية " مبلغاً محدداً يستحق الدفع بصورة دورية وفي أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب إلتزام بتسديد البالغ مقابل تعويض كاف و واف من المال أو ما يقوم مقامه .

مادة ١٩

الخدمات الحكومية

١ - أ) المكافآت ، خلاف المعاشات التقاعدية ، التي تدفع من قبل حكومة الدولة

مادة (١٥)

الخدمات الشخصية التابعة

- ١ - مع مراعاة أحكام المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم تزاوّل الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا تمت مزاولة الوظيفة على ذلك النحو ، فإنه يجوز إخضاع تلك المكافآت المكتسبة منها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ ، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تتم مزاولتها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً وذلك إذا :
- أ) تواجد المستلم في الدولة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٢ يوماً في السنة المالية المعنية ؛ و
- ب) دفعت المكافأة من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ و
- جـ) لم تتحمل المكافأة منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٣ - بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المكافآت المكتسبة من وظيفة تزاوّل على متن سفينة أو طائرة أو ناقلة برية يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

مادة ١٦

أتعاب أعضاء مجالس الإدارات

أتعاب أعضاء مجالس الإدارات والمدفوعات المماثلة التي يكتسبها مقيم في الدولة المتعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة أو جهاز مماثل لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم إخضاعها للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً .

مادة ١٧

الفنانون والرياضيون

١ - على الرغم من أحكام المادتين ١٤ و ١٥ ، فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في الدولة

الدولة المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ عن نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع ككل) ، أو من نقل ملكية مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣ - تخضع الأرباح الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات أو وسائل النقل البري العاملة في مجال النقل الدولي ، أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات أو وسائل النقل البري للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

٤ - تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أية أموال غير تلك المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

مادة ١٤

الخدمات الشخصية المستقلة

١ - يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ماعدا في الحالات التالية ، والتي يجوز إخضاع الدخل في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(أ) إذا كان لديه مركز ثابت متاح له بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته ، في هذه الحالة ، يجوز فرض الضريبة فقط على جزء الدخل الخاص بالمركز الثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ب) إذا كانت اقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى تزيد عن مدة أو مدد أكثر من ١٨٢ يوماً خلال السنة الميلادية المعنية ، في هذه الحالة ، يجوز فقط فرض الضريبة على الأرباح الناتجة من نشاطه في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص الأنشطة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية المستقلة وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون .

علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية أو أي براءة إختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبية أو عملية إنتاجية سرية .

٤ - لا تنطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المنتفع من الأتاوات ، كونه مقيماً في الدولة المتعاقدة ، يزاوول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الأتاوات من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت يقع فيها ، وكان الحق أو الملكية اللتان تُدفع عنهما الأتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . في مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسبما تكون الحالة .

٥ - تعتبر الأتاوات قد نشأت في الدولة المتعاقدة إذا كان دافع الأتاوات هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو مقيم في تلك الدولة المتعاقدة. غير أنه إذا كان الشخص دافع الأتاوات ، سواء كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ، وكان الإلتزام بدفع الأتاوات يرتبط بهما ، وتتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء دفع الأتاوات ، فإن هذه الأتاوات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٦ - حيثما يتبين بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وبين شخص آخر ، إن قيمة الأتاوات ، مع مراعاة الإستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلاً له ، تتجاوز القيمة التي كان من الممكن أن يتم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الأخيرة . في مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدتين ، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية .

مادة ١٣

الأرباح الرأسمالية

١ - يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في الدولة المتعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة ٦ والتي تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع للدولة المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو عن نقل ملكية أموال منقولة متعلقة بمركز ثابت يتوفر لمقيم من

٥ - لا تنطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، إذا كان المالك المنتفع من الفائدة ، كونه مقيماً في الدولة المتعاقدة ، يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يزاول في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، وكانت المديونية التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة إرتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت . في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسبما تكون الحالة .

٦ - تعتبر الفائدة قد نشأت في الدولة المتعاقدة عندما يكون دافع الفائدة هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو مقيم في تلك الدولة المتعاقدة . غير أنه إذا كان للشخص الذي يدفع الفائدة ، سواء كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أم غير مقيم فيها ، منشأة دائمة أو مركز ثابت في الدولة المتعاقدة وكانت المديونية التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٧ - حيثما يتبين ، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وبين شخص آخر ، أن قيمة الفائدة ، مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها ، تتجاوز القيمة التي يمكن أن يكون قد تم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة . في مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدتين ، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الإتفاقية .

مادة ١٢

الأتاوات

١ - يجوز أن تخضع الأتاوات التي تنشأ في الدولة المتعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - ومع ذلك ، يجوز أن تخضع أيضاً تلك الأتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة . ولكن إذا كان المستلم هو المالك المنتفع من الأتاوات فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن ١٥٪ (خمسة عشر بالمائة) من إجمالي قيمة تلك الأتاوات .

٣ - يعني مصطلح " أتاوات " حسب إستخدامه في هذه المادة المدفوعات من أي نوع المستلمة كمقابل لإستعمال أو حق إستعمال أي حقوق نشر عمل أدبي أو فني أو

بسببها أرباح الأسهم مرتبطة إرتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، ولا يجوز لها أيضاً إخضاع الأرباح غير الموزعة للشركة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

مادة ١١

الفائدة

١ - يجوز أن تخضع الفائدة التي تنشأ في الدولة المتعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - ومع ذلك ، يجوز أيضاً إخضاع مثل هذه الفائدة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ بها ووفقاً لقوانينها ، ولكن إذا كان المقيم هو المالك المنتفع من الفائدة فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز ٥٪ (خمسة بالمائة) من القيمة الإجمالية للفائدة .

٣ - بالرغم من أحكام الفقرة ٢ ، فإن الفائدة التي تنشأ في الدولة المتعاقدة تكون معفاة إذا كانت ناتجة لصالح :

(أ) حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو أية مؤسسة حكومية أو أي كيان آخر ، كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ ؛

(ب) شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، والتي تمتلك الحكومة أو أي مؤسسة حكومية أو أي كيان آخر ، كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ ، على الأقل ٢٥٪ (خمسة وعشرون بالمائة) من رأسمالها المدفوع بشكل مباشر أو غير مباشر ؛

(ج) القروض المضمونة من قبل حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو أي مؤسسة حكومية أو أي كيان آخر ، كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ .

٤ - يعني مصطلح " الفائدة " حسب إستخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها ، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن ، وسواء كانت تحمل حق المشاركة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق ، وعلى وجه الخصوص ، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين وكذلك الدخل الخاضع لمعاملة ضريبية مماثلة كدخل من أموال مقترضة بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل .

مادة ١٠
أرباح الأسهم

- ١ - يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ٢ - ومع ذلك ، يجوز أيضاً أن تخضع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم الشركة الدافعة لأرباح الأسهم فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة ، ولكن إذا كان المقيم هو المالك المنتفع من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز ٥٪ (خمسة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم .
- ٣ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، فإن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة لا تخضع للضريبة إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم :
- أ) حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو أية مؤسسة حكومية أو أي كيان آخر ، كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ ؛
- ب) شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، والتي تمتلك الحكومة أو أي مؤسسة حكومية أو أي كيان آخر ، كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ ، على الأقل ٢٥٪ (خمسة وعشرون بالمائة) من رأسمالها بشكل مباشر أو غير مباشر .
- ٤ - تعني عبارة " أرباح الأسهم " حسب إستخدامها في هذه المادة الدخل من الأسهم و أسهم " الإنتفاع " أو حقوق " الإنتفاع " و أسهم التعدين و أسهم المؤسسين أو حقوق أخرى ، لا تمثل مطالبات ديون ، المساهمة في الأرباح ، وكذلك الدخل من حقوق اعتبارية أخرى وخاضعة لعاملة ضريبية ماثلة للدخل من الأسهم طبقاً لقوانين الضريبة للدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الموزعة للدخل مقيمة فيها.
- ٥ - لا تنطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم ، كونه مقيماً في الدولة المتعاقدة ، يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها ، وكانت الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة إرتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ ، حسبما تكون الحالة .
- ٦ - حيثما تحصل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لايجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح الأسهم هذه إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع

- ٢ - إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمشروع ملاحى أو لمشروع نقل عبر الخطوط المائية الداخلية على متن سفينة أو قارب فإن المشروع يعتبر واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها ميناء موطن السفينة أو ، إذا لم يوجد مثل هذا الوطن ، فيعتبر واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة أو القارب .
- ٤ - تطبق أحكام الفقرة ١ من هذه المادة أيضاً على الأرباح الناتجة عن المشاركة في إتحد أو عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية .

مادة ٩

المشروعات المشتركة

١ - حيثما

- أ) يساهم مشروع تابع للدولة المتعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو الهيمنة على أو في رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ، أو
- ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو الهيمنة على أو في رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ،
- وفى أي من الحالتين ، اذا وُضعت أو فُرضت شروطاً فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين ، فان أية أرباح كان يمكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكن لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط ، يجوز تضمينها في أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .
- ٢ - إذا أدرجت الدولة المتعاقدة ضمن أرباح مشروع تابع لها - وأخضعها للضريبة تبعاً لذلك - أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى تم إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكانت الأرباح التي تم إدراجها على هذا النحو أرباحاً كان من الممكن أن تتحقق لمشروع تابع للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً إذا كانت الشروط الموضوعة بين المشروعين نفسها تلك التي يمكن أن توضع بين مشروعين مستقلين ، فإن على الدولة المتعاقدة الأخرى أن تقوم بإجراء التعديل الملائم لبلوغ الضريبة المفروضة على هذه الأرباح . عند تحديد ذلك التعديل يجب مراعاة الأحكام الأخرى للإتفاقية ، وتُجري السلطات المختصة في الدولتين مشاورات فيما بينهما ، إذا كان ذلك ضرورياً .

من مكاتبه الأخرى على شكل أتاوات أو رسوم أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل استخدام حقوق براءات الإختراع أو الحقوق الأخرى ، أو على شكل عمولات نظير إداء خدمات معينة أو نظير إدارة ، أو ، فيما عدا حالة المشروعات المصرفية ، على شكل فائدة على الأموال التي يتم إقراضها للمركز الرئيسي للمشروع .

٤ - إذا جرى العرف في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أقسامه ، فإن أحكام الفقرة ٢ لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف ؛ غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة .

٥ - إذا كانت المعلومات المتوفرة للسلطات المختصة في الدولة المتعاقدة غير كافية لتحديد الأرباح التي تنسب للمنشأة الدائمة للمشروع ، فلا شيء في الفقرة ٢ يؤثر على تطبيق أي قانون لتلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بتحديد الإلتزام الضريبي لتلك المنشأة الدائمة وذلك بوضع تقدير للأرباح التي ستخضع للضريبة لتلك المنشأة الدائمة بواسطة السلطات المختصة للدولة المتعاقدة شريطة أن يطبق القانون إلى الحد الذي تسمح به المعلومات المتوفرة للسلطات المختصة وذلك طبقاً لمبادئ هذه المادة .

٦ - لا تنسب أي أرباح إلى منشأة دائمة إستناداً فقط إلى قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع .

٧ - لأغراض الفقرات السابقة ، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الكيفية عام بعد عام مالم يوجد سبب وجيه وكاف يقضي بغير ذلك .

٨ - حيثما تشتمل الأرباح على بنود للدخل تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الإتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

مادة ٨

النقل الدولي

١ - تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات أو ناقلات برية في حركة النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

٢ - تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل قوارب عبر الخطوط المائية الداخلية للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

- ٣ - تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل الناتج من الإستخدام المباشر للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو إستغلالها بأي شكل آخر .
- ٤ - تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٣ أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة .

مادة ٧

أرباح الأعمال

- ١ - تخضع الأرباح العائدة لمشروع تابع للدولة المتعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم يزاوّل المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها . فإذا زاوّل المشروع نشاطاً كالمذكور آنفاً فإنه يجوز أن تفرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالنسبة للجزء الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة .
- ٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٢ ، حيثما يزاوّل مشروع تابع للدولة المتعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها ، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن توقع تحقيقها فيما لو كان مشروعاً متميزاً ومستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة تحت نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- ٣ - عند تحديد أرباح منشأة دائمة ، يسمح بخصم المصروفات المتكبدة لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية التي تكبدها على هذا النحو ، سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر. على أنه لن يسمح بأي خصومات كهذه بالنسبة لأي مبالغ مدفوعة ، إن وجدت ، (خلافاً لتلك المدفوعة على سبيل إسترداد النفقات الفعلية) بواسطة المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيسي للمشروع أو لأي من مكاتبه الأخرى ، على شكل أتاوات أو رسوم أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل إستخدام حقوق براءات الإختراع أو الحقوق الأخرى ، أو على شكل عمولات نظير أداء خدمات معينة أو نظير إدارة ، أو ، فيما عدا حالة المشروعات المصرفية ، على شكل فائدة على الأموال التي تقرض للمنشأة الدائمة . وبالمثل فإنه لن يؤخذ في الإعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة ، الأموال التي قد ترصدها (خلافاً لتلك المدفوعة على سبيل استرداد النفقات الفعلية) المنشأة الدائمة لحساب المركز الرئيسي للمشروع أو أي

أ) كان لديه وعادة يزاول في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً سلطة عامة لإبرام العقود لصالح ذلك المشروع ، الا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص محددة بما تم ذكره في الفقرة هـ والتي إذا تمت مزاولتها من خلال مقر ثابت للعمل ، لاجتعال من هذا المقر الثابت للعمل منشأة دائمة طبقاً لأحكام تلك الفقرة ؛ أو

ب) لا يحتفظ بالسلطة ، ولكن عادة يقوم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بحفظ مخزون من السلع أو بضائع مملوكة لمشروع والذي يقوم عادة بتسليم السلع والبضائع نيابة عن المشروع .

٧ - لا يعتبر مشروع منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة لجرد أنه يزاول العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل بالعمولة أو أي وكيل آخر ذو وضع مستقل ، شريطة أن يكون تصرف هؤلاء الأشخاص في النطاق المعتاد لأعمالهم . ومع ذلك ، إذا كرست كل أنشطة ذلك الوكيل أوكلها تقريباً لصالح ذلك المشروع ، فإنه لن يعتبر وكيلاً ذو وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

٨ - إن كون شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة تهيمن على شركة أو تهيمن عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوول عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) ، فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

مادة ٦

الدخل من الأموال غير المنقولة

١ - الدخل الذي يحصل عليه مقيم في الدولة المتعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الاحراج) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يكون لعبارة " الأموال غير المنقولة " المعنى الوارد لها وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية . وعلى أية حال ، فإن العبارة تشمل الملكية الملحقمة بالأموال غير المنقولة ، والمواشي والآلات المستخدمة في الزراعة وإستغلال الاحراج ، والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات التغيرية أو الثابتة كمقابل لإستغلال أو الحق في إستغلال الترسبات المعدنية ومصادر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ؛ لا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقولة .

٣ - يشمل مصطلح " المنشأة الدائمة " كذلك :

(أ) موقع بناء أو مشروع انشاء أو تشييد أو تركيب أو تجميع أو نشاط إشرافي متعلق بذلك فقط في حالة إستمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاط لمدة تزيد عن ستة أشهر ؛

(ب) تقديم الخدمات ، بما فيها الخدمات الإستشارية ، بواسطة مشروع تابع للدولة المتعاقدة من خلال مستخدمين أو موظفين آخرين متعاقد معهم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، شريطة أن تستمر تلك الأنشطة لنفس المشروع أو مشروع مرتبط به لفترة أو لفترات تبلغ في مجموعها أكثر من تسعة أشهر ضمن أي فترة إثني عشر شهراً .

٤ - يعتبر أن لمشروع منشأة دائمة في أي من الدولتين المتعاقدتين ويعمل من خلال تلك المنشأة الدائمة إذا تم استخدام معدات جوهرية في تلك الدولة لمدة تتجاوز تسعة أشهر ، بواسطة أو لصالح أو بموجب عقد مع المشروع في استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية أو أنشطة متصلة بذلك الاستكشاف أو الاستغلال .

٥ - بالرغم من الأحكام المتقدمة لهذه المادة ، فإن عبارة " المنشأة الدائمة " لا تشمل الآتي :

(أ) إستخدام تسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض سلع أو بضائع مملوكة للمشروع ؛

(ب) الإحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض ؛

(ج) الإحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر ؛

(د) الإحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع المعلومات للمشروع ؛

(هـ) الإحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض الاعلان ، تقديم المعلومات ، بحوث علمية أو أنشطة ماثلة ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع ؛

(و) الإحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) ، شريطة أن يكون مجمل النشاط بالمقر الثابت للعمل الناتج عن هذا الجمع ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة .

٦ - إذا عمل شخص ما في الدولة المتعاقدة لصالح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى خلاف وكيل ذو وضع مستقل والذي تنطبق عليه الفقرة ٧ ، فإن ذلك الشخص يعتبر منشأة دائمة للمشروع في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، إذا :

٣ - حيثما يكون فرداً ما وفقاً لأحكام الفقرة ١ مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإن وضعه عندئذ سيتحدد كالتالي :

أ) يعتبر مقيماً في الدولة التي يتوفر له سكن دائم بها ؛

ب) إذا توفر له سكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والإقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية) ؛

ج) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة التي بها مركز مصالحه الحيوية ، أو لم يتوفر له سكن دائم في أي من الدولتين ، يعتبر مقيماً في الدولة التي له فيها إقامة معتادة ؛

د) إن كان له إقامة معتادة في كلتا الدولتين ، أو لم تكن له إقامة معتادة في أي منهما ، يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون من مواطنها ؛

هـ) إذا لم يكن ممكناً تحديد وضعه طبقاً لأحكام الفقرات الفرعية من أ) إلى د) ، تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين حل المسألة باتفاق متبادل .

٤ - حيث يعتبر شخصاً ما وفقاً لأحكام الفقرة ١ ، خلاف الفرد ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز إدارته الفعلي ، وفي حالة الشك ، تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين حل المسألة باتفاق متبادل .

مادة ٥

المنشأة الدائمة

١ - لأغراض هذه الإتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط المشروع كلياً أو جزئياً .

٢ - تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :

أ) مركز إدارة ؛

ب) فرع ؛

ج) مكتب ؛

د) مصنع ؛

هـ) ورشة ؛ و

و) منجم ، بئر نفط أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لإستخراج الموارد الطبيعية .

(ط) يعني مصطلح " النقل الدولي " النقل البري أو أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مركز إدارته الفعلي في الدولة المتعاقدة ، ماعدا الحالات التي يتم فيها تشغيل وسيلة النقل البري أو السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ي) تعني عبارة " السلطة المختصة " :

(١) في حالة بولندا وزير المالية أو ممثله المفوض ؛

(٢) في حالة الكويت وزير المالية أو ممثله المفوض .

٢ - فيما يختص بتطبيق الإتفاقية من قبل الدولة المتعاقدة ، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف فيها ، وما لم يقتض سياق النص خلافاً لذلك ، يكون له نفس معناه بموجب قانون تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الإتفاقية .

مادة ٤

القيم

١ - لأغراض هذه الإتفاقية ، تعني عبارة " مقيم في الدولة المتعاقدة " :

(أ) في حالة بولندا ، الشخص الذي يكون من مواطني بولندا والذي يخضع للضريبة في بولندا وفقاً لقوانينها بسبب موطنه أو اقامته أو مركز إدارته أو أي معيار آخر ذو طبيعة مماثلة ولكن لا يشمل أي شخص خاضع للضريبة في بولندا فقط على دخله الناتج من مصادر في بولندا أو رأسمال موجود فيها ؛

(ب) في حالة الكويت ، الفرد الذي يكون له موطن في الكويت ويحمل الجنسية الكويتية ، وأية شركة مؤسسة في الكويت .

٢ - لأغراض الفقرة ١ ، فإن عبارة " مقيم في الدولة المتعاقدة " تشمل :

(أ) حكومة الدولة المتعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها ؛ و

(ب) أية مؤسسة حكومية يتم إنشائها بموجب قانون عام مثل شركة ، أو بنك مركزي ، أو صندوق أو هيئة ، أو مؤسسة خيرية أو علمية ، أو وكالة و أي كيانات أخرى مماثلة منشأة في الدولة المتعاقدة ؛ و

(ج) أي كيان بين حكومات يتم إنشاؤه في الكويت وتساهم الكويت في رأسماله مع دول أخرى .

٤ - تطبق الإتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها والتي قد تفرض من قبل أي من الدولتين المتعاقدين بعد تاريخ توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة الى أو بدلاً عن الضرائب القائمة . وتخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بعضهما البعض بأي تغييرات يتم إجرائها على القوانين الضريبية لكل منهما .

مادة ٣

تعريف عامة

١ - لأغراض هذه الإتفاقية ، مالم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

(أ) يعني مصطلح " بولندا " إقليم جمهورية بولندا ويشمل أية منطقة ملاصقة للبحر الإقليمي لبولندا التي وفقاً للقانون الدولي حددت أو قد تحددت فيما بعد بموجب قوانين بولندا كمنطقة يجوز لبولندا ممارسة حقوق سيادة أو ولاية فيها ؛

(ب) يعني مصطلح " الكويت " دولة الكويت ويشمل أية منطقة خارج البحر الإقليمي التي وفقاً للقانون الدولي حددت أو يجوز تحديدها بموجب قوانين الكويت كمنطقة يمكن أن تمارس فيها الكويت حقوق سيادة أو ولاية ؛

(ج) تعني عبارتا " الدولة المتعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " بولندا أو الكويت ، حسبما يقتضي سياق النص ؛

(د) يعني مصطلح " ضريبة " الضريبة البولندية أو الضريبة الكويتية ، حسبما يقتضي سياق النص ؛

(هـ) يشمل مصطلح " شخص " فرد وشركة و أي كيان آخر من الأشخاص ؛

(و) يعني مصطلح " شركة " أي شخص إعتباري أو أي كيان يعامل كشخص إعتباري لأغراض الضريبة بموجب قوانين الضريبة في الدولة المتعاقدة المعنية ؛

(ز) تعني عبارتا " مشروع تابع للدولة المتعاقدة " و " مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع يباشره مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع يباشره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ح) يعني مصطلح " مواطن " أي فرد بموجب قوانين الدولة المتعاقدة حائز على جنسية تلك الدولة المتعاقدة وكذلك أي شخص إعتباري وشركة تضامن وجمعية تستمد وضعها من القوانين النافذة في الدولة المتعاقدة ؛

مادة ١

النطاق الشخصي

تطبق هذه الإتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما .

مادة ٢

الضرائب المشمولة

١ - تطبق هذه الإتفاقية على ضرائب الدخل وعلى رأس المال المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها ، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

٢ - تعتبر من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال كافة الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على إجمالي رأس المال أو على عناصر الدخل أو على عناصر رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة ، والضرائب على ، إجمالي مبالغ الأجور والرواتب المدفوعة من قبل المشروعات وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .

٣ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الإتفاقية هي بوجه خاص :

(أ) في حالة بولندا :

(١) ضريبة الدخل الشخصي ؛

(٢) ضريبة الشركات ؛

(والمشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة البولندية ") ؛

(ب) في حالة الكويت :

(١) ضريبة دخل الشركات ؛

(٢) نسبة ٥٪ من صافي أرباح الشركات المساهمة المدفوعة إلى مؤسسة الكويت

للتقدم العلمي ؛ و

(٣) الزكاة ؛

(والمشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة الكويتية ") .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

إتفاقية

بين

جمهورية بولندا

و

دولة الكويت

لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهريب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال

إن جمهورية بولندا ودولة الكويت ، رغبة منهما في تعزيز علاقتهما الإقتصادية
المتبادلة عن طريق إزالة العوائق المالية ،

قد إتفقتا على ما يلي ،

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT

BETWEEN

THE REPUBLIC OF POLAND

AND

THE STATE OF KUWAIT

**FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND
THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH
RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL**

**The Republic of Poland and the State of Kuwait, desiring to promote
their mutual economic relations by removing fiscal obstacles,**

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

Article 1

PERSONAL SCOPE

1. This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
 - a) in the case of Poland:
 - (i) the personal income tax;
 - (ii) the corporate income tax;

(hereinafter referred to as "Polish tax")
 - b) in the case of Kuwait:
 - (i) the corporate income tax;
 - (ii) the 5% of the net profits of shareholding companies

payable to the Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS); and
(iii) the Zakat

(hereinafter referred to as "Kuwaiti tax").

4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed by either Contracting State after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes referred to in this Article. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purpose of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - a) the term "Poland" means the Republic of Poland and any area adjacent to the territorial waters of Poland which in accordance with international law has been or may be designated under the laws of Poland as an area in which Poland may exercise sovereign rights or jurisdiction;
 - b) the term "Kuwait" means the State of Kuwait and includes any area beyond the territorial sea which in accordance with international law has been or may be designated under the laws of Kuwait as an area in which Kuwait may exercise sovereign rights or jurisdiction;
 - c) the terms "one of the Contracting State" and "the other Contracting State" mean Poland or Kuwait as the context requires;
 - d) the term "tax" means Polish tax or Kuwaiti tax as the context requires;

e) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

f) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes under the taxation laws of the respective Contracting State;

g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

h) the term "national" means any individual under the laws of a Contracting State possessing the nationality of that Contracting State as well a legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

i) the term "international traffic" means road transport or any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the road vehicle, ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

j) the term "competent authority" means:

(i) in the case of Poland the Minister of Finance or his authorized representative;

(ii) in the case of Kuwait the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Agreement by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which this Agreement applies.

Article 4

RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

a) in the case of Poland, any person who is a national of Poland and under the law of Poland is liable to taxation therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, but does not include any person who is liable to tax in Poland in respect only of income from sources in Poland or capital situated therein;

b) in the case of Kuwait, an individual who has his domicile in Kuwait and is a national of Kuwait and a company which is incorporated in Kuwait.

2. For the purposes of paragraph 1, a resident of a Contracting State shall include:

a) the Government of a Contracting State or any political subdivision or local authority thereof; and

b) any governmental institution created under public law such as the Central Bank, fund, corporation, authority, foundation or agency and other similar entities established in a Contracting State; and

c) any intergovernmental entity established in Kuwait and in whose capital Kuwait subscribes together with other States.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him;

b) if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

c) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

d) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

e) if the status of resident cannot be determined according to subparagraphs (a) to (d), the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated. In case of doubts the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" shall include especially:

a) a place of management;

- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop, and
- f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. The terms "permanent establishment" likewise encompasses:

a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than six months;

b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise of a Contracting State through employees or other engaged personnel in the other Contracting State, provided that such activities continue for the same project or connected project for a period or periods aggregating more than nine months within any twelve-month period.

4. An enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in one of the Contracting States and to carry on business through that permanent establishment if substantial equipment is being used in that State for more than nine months by, for or under contract with the enterprise in exploration for, or exploitation of natural resources or in activities connected with such exploration or exploitation.

5. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;

c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or of collecting information, for the enterprise;

e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of advertising, for the supply of information, for scientific research or for similar activities which have a preparatory or auxiliary character, for the enterprise;

f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

6. A person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies, shall be deemed to have a permanent establishment of the enterprise in the first-mentioned Contracting State, if:

a) he has and habitually exercises in the first-mentioned Contracting State a general authority to conclude contracts in the name of such enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 5 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

b) he has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Contracting State a stock of goods or merchandise belonging to such enterprise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of such enterprise.

7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. For the purposes of this Agreement, the term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right of work, mineral deposit, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprises, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific

services performed management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. If the information available to the competent authority of a Contracting State is inadequate to determine the profits to be attributed to the permanent establishment of an enterprise, nothing in paragraph 2 shall affect the application of any law of that Contracting State relating to the determination of the tax liability of that permanent establishment by the exercise of a discretion or the making of an estimate of the profits to be taxed of that permanent establishment by the competent authority of the Contracting State, provided that the law shall be applied, so far as the information available to the competent authority permits, in accordance with the principles of the Article.

6. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

7. For the purpose of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

8. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

INTERNATIONAL TRAFFIC

1. Profits from the operation of ships, aircraft or road vehicles in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
2. Profits from the operation of boats engaged in inland waterways transport shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
3. If the place of effective management of a shipping enterprise or of an inland waterways transport enterprise is aboard a ship or boat, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship or boat is a resident.
4. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where one of the Contracting States includes in the profits of an enterprise of that Contracting State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of the Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary, consult each other.

Article 10

DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, and according to the laws of that Contracting State, but if the resident is the beneficial owner of the dividends, the tax so charged shall not exceed 5% (five per cent) of the gross amount of the dividends.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 and 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall not be taxable if the beneficial owner of the dividends is:

a) the Government of the other Contracting State or any governmental institution or other entity thereof, as defined in paragraph 2 of Article 4; or

b) a company which is a resident of the other Contracting State and at least 25% (twenty-five per cent) of its capital is owned directly or indirectly by the Government or governmental institution of that other Contracting State or other entity thereof, as defined in paragraph 2 of Article 4.

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or jouissance rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the taxation laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's

undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may be taxed in the Contracting State in which it arises, and according to the laws of that Contracting State, but if the resident is the beneficial owner of the interest, the tax so charged shall not exceed 5% (five per cent) of the gross amount of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State shall be exempt from tax if derived by or on:
 - a) the Government of the other Contracting State or any governmental institution or other entity thereof, as defined in paragraph 2 of Article 4; or
 - b) a company which is a resident of the other Contracting State and at least 25% (twenty-five per cent) of its paid-up capital is owned or controlled directly or indirectly by the Government or governmental institution or other entity of that other Contracting State, as defined in paragraph 2 of Article 4; or
 - c) loans guaranteed by the Government of the other Contracting State or any governmental institution or other entity thereof, as defined in paragraph 2 of Article 4.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular,

income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures as well as income which is subjected to the same taxation treatment as income from money lent by the laws of the Contracting State in which the income arise.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that Contracting State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the interest or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12

ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the laws of that Contracting State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties, the tax so charged shall not exceed 15% (fifteen per cent) of the gross amount of such royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and films or tapes for television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that Contracting State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or a fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or a fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or such fixed base, may be taxed in that other Contracting State.
3. Gains from the alienation of ships, aircraft or road vehicles operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships, aircraft or road vehicles shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1 to 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that Contracting State except in one of the following circumstances, when such income also be taxed in the other Contracting State:

a) he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State;

b) if his stay in the other Contracting State is for a period or periods exceeding in the aggregate 183 days in the calendar year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State, unless the employment is exercised in the other

Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other Contracting State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship, aircraft or road vehicle operated in international traffic shall be taxed only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16

DIRECTOR'S FEES

1. Director's fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or a similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State.

Article 17

ARTISTES AND ATHLETES

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, income derived by entertainers or athletes who are residents of a Contracting State from the activities exercised in the other Contracting State under the plan of cultural exchange between the Governments of both of the Contracting States shall be exempt from tax in that other Contracting State.

Article 18

PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions, annuities and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that Contracting State.

2. As used in this Article:
 - a) the terms "pensions and other similar remuneration" means periodic payments made after retirement in consideration of past employment or by way of compensations for injuries received in connection with past employment;
 - b) the term "annuity" means a state sum payable periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an a obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19

GOVERNMENT SERVICE

1.
 - a) Remuneration, other than a pension, paid by the Government of a Contracting State or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to the Government of that Contracting State or local authority thereof, shall be taxable only in that Contracting State.
 - b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other Contracting State and the individual is a resident of that Contracting State who:
 - (i) is a national of that Contracting State; or
 - (ii) did not become a resident of that other Contracting State solely for the purpose of rendering services.
2.
 - a) Any pension paid by, or out of funds to which contributions are made by the Government of a Contracting State or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to the Government of that Contracting State or local authority thereof shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other Contracting State.

3. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20

TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is, or immediately before visiting a Contracting State was, a resident of the other Contracting State and is present in the first-mentioned Contracting State for the primary purpose of teaching, giving lectures or conducting research at a university, college, school or educational institution or scientific research institution accredited by the Government of the first-mentioned Contracting State, shall be exempt from tax in the first-mentioned State for a period of five years from the date of his first arrival in the first-mentioned Contracting State, in respect of remuneration for such teaching, lectures or research.

Article 21

STUDENTS

1. Payments which a student or business apprentice who is, or immediately before visiting a Contracting State was, a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

2. Income derived by a student, business apprentice or trainee in respect of activities exercised in a Contracting State in which he is present solely for the purpose of his education or training, shall not be taxable in that Contracting State, unless it exceeds the amount necessary for his maintenance, education or training.

Article 22

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.

Article 23

CAPITAL

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other State.

3. Capital represented by ships, aircraft and road vehicles operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of

such ships, aircraft or road vehicles, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

Article 24

ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. The laws in force in either of the Contracting States shall continue to govern the taxation in the respective Contracting State except where provisions to the contrary are made in this Agreement.

2. It is agreed that double taxation shall be avoided in accordance with the following provisions of this Article.

3. a) in the case of Poland:

(1) where a resident of Poland derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement may be taxed in Kuwait, Poland shall, subject to the provisions of subparagraph 2), exempt such income or capital from tax but may in calculating tax on the remaining income or capital of that resident, apply the rate of tax which would have been applicable if the exempted income or capital has not been so exempted.

(2) where a resident of Poland derives income, which in accordance with the provisions of Articles 10, 11 and 12 this Agreement may be taxed in Kuwait, Poland shall allow as a deduction from the tax on the income of that person an amount equal to the income tax paid in Kuwait. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is appropriate to the income which may be taxed in Kuwait.

b) in case of Kuwait:

If a resident of Kuwait owns items of income and capital which are taxable in Poland, Kuwait may tax these items of income and capital and may give relief for the Polish taxes imposed in accordance with the provisions of its domestic law.

In such case, Kuwait shall deduct from the taxes so calculated the tax paid in Poland, but in an amount not exceeding that proportion of the aforesaid Kuwaiti tax which such items of income bear to the entire income.

4. Where in accordance with the laws of a Contracting State, taxes covered by this Agreement are exempted or reduced in accordance with the special investment incentive measures for a limited period time, such taxes which have been exempted or reduced shall be deemed to have been paid for the purposes of the preceding paragraphs of this Article.

Article 25

NON - DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances are or may be subjected. The provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprise of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 nothing in this Article shall affect the right of either Contracting State to grant an exemption or reduction of taxation in accordance with its domestic laws, regulations or administrative practices to its own nationals who are residents of that Contracting State. Such exemption or reduction, however, shall not apply in respect of such proportion of the capital of companies owned by persons who are nationals of the other Contracting State.

4. Nothing in this Article shall be construed as imposing a legal obligation on a Contracting State to extend to the residents of the other Contracting State, the benefit of any treatment, preference or privilege which may be accorded to any other State or its residents by virtue of the formation of a customs union, economic union, special agreements, a free trade area or by virtue of any regional or sub-regional arrangement relating wholly or mainly to movement of capital and/or taxation to which the first-mentioned Contracting State may be a party.

5. In this Article, the term "taxation" means taxes which are the subjected of this Agreement.

Article 26

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of the Contracting States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident. The case must be presented within two years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of

taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

5. The competent authorities of the Contracting States may mutually agree on arrangements concerning the manner in which the limitations and exemptions contained in this Agreement are to be implemented.

Article 27

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on one of the Contracting States the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and the administrative practice of that or of the other Contracting State; or

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State; or

c) to supply information which would disclose any trade business, official, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

Article 28

DIPLOMATIC AND CONSULAR PRIVILEGES

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of a diplomatic mission, a consular post or an international organization under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 29

MISCELLANEOUS

1. This Agreement shall not affect the right of a resident of a Contracting State to benefit from tax and investment incentives, exemptions and allowances provided for by the Contracting State in accordance with its domestic laws, regulations and administrative practices.

Article 30

ENTRY INTO FORCE

1. This Agreement shall be subjected to ratification in accordance with the constitutional requirements of the two Contracting States and the instruments of ratification shall be exchanged at *Geneva*.

2. The Agreement shall enter into force upon the date of exchange the instruments of ratification and shall have effect in both Contracting States:

a) in respect of all taxes withheld at source, to amounts in respect of taxes which are paid or credited on or after the first day of January of the calendar year in which the Agreement is signed;

b) in respect of other taxes, chargeable for any tax period beginning on or after the first day of January of the calendar year in which this Agreement is signed.

Article 31

DURATION AND TERMINATION

1. This Agreement shall remain in force for a period of five years and shall continue thereafter for similar period or periods unless, six months before the expire of the initial or any subsequent period, either Contracting State notifies the other in writing, of its intention to terminate this Agreement. In such event, the Agreement shall cease to have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, to amounts paid or credited on or after the first day of January of the year next following that in which the notice is given;

b) in respect of other taxes, for those taxes chargeable for any tax period beginning on or after the first day of January in the year next following that in which the notice is given.

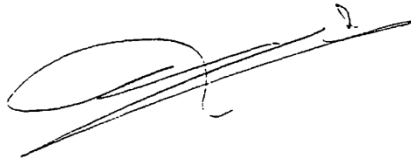
IN WITNESS whereof the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

DONE at *Kuwait* in duplicate, *Saturday*, this day of *Rajab 1414* corresponding to *16th* day of *November* 19*96* in the Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergency, the English text shall prevail.

For the Republic of Poland



For the State of Kuwait



PROTOCOL

The Republic of Poland and the State of Kuwait on signing at.....*Kuwait*..... on this day of *5th*.....*Rejab*.....*1417 H*, corresponding to*16th*..... day of*November*..... 1996, the Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income and on Capital have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the said Agreement.

1. **With respect to Article 6:**

Notwithstanding paragraph 1 of this Article, individuals who are residents of the State of Kuwait and having at their disposal one or more residences for their private use in Poland shall be exempt from Polish tax on such residence or residences, unless actual income is derived by such residents from such residence or residences.

2. **With respect to Article 7:**

In respect of paragraph 1 of this Article, payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience, shall be deemed to be profits of an enterprise to which the provisions of Article 7 apply.

3. **With respect to Article 19:**

Notwithstanding the provisions of this Article, ground staff appointed:

a) from Polish Airlines head office and government-owned ships and other similar entities in Kuwait shall be exempt from the Kuwaiti tax levied on their remuneration earned in Kuwait.

b) from Kuwaiti Airlines head office and government-owned ships and other similar entities in Poland shall be exempt from the Polish tax levied on their remuneration earned in Poland.

In WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done at...*Kuwait*.....in duplicate, *Saturday, 5th*..... this day of *Rajab 1417 H* corresponding to*16th*.....day of *November 1996*, in the Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Republic of Poland



For the State of Kuwait



[POLISH TEXT – TEXTE POLONAIS]

UMOWA

MIĘDZY

RZECZĄPOSPOLITĄ POLSKĄ

A

PAŃSTWEM KUWEJTU

**w sprawie unikania podwójnego opodatkowania i
zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania
w zakresie podatków od dochodu i majątku**

Rzeczpospolita Polska i Państwo Kuwejt, pragnąc popierać wzajemne
stosunki gospodarcze poprzez usuwanie przeszkód podatkowych,
uzgodniły co następuje:

ARTYKUŁ 1

ZAKRES PODMIOTOWY

Niniejsza Umowa dotyczy osób, które mają miejsce zamieszkania lub siedzibę w jednym lub w obu Umawiających się Państwach.

ARTYKUŁ 2

PODATKI, KTÓRYCH DOTYCZY UMOWA

1. Niniejsza Umowa dotyczy, bez względu na sposób poboru, podatków od dochodu i od majątku, które pobiera się na rzecz Umawiającego się Państwa, jego jednostki terytorialnej lub władzy lokalnej.

2. Za podatki od dochodu i od majątku uważa się wszystkie podatki, które pobiera się od całego dochodu, od całego majątku albo od części dochodu lub majątku, włączając podatki od zysku z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego lub nieruchomego, podatki od ogólnych kwot płac lub wynagrodzeń wypłacanych przez przedsiębiorstwa, jak również podatki od przyrostu majątku.

3. Do istniejących podatków, których dotyczy Umowa, należą w szczególności:

a) w Polsce:

- 1) podatek dochodowy od osób fizycznych;
- 2) podatek dochodowy od osób prawnych;
(zwane dalej "podatkami polskimi").

b) w Kuwejcie:

- 1) podatek dochodowy od osób prawnych;
- 2) podatek w wysokości 5 procent od zysków netto spółek płatny na rzecz Kuwejckiej Fundacji Popierania Nauki (KFAS); i
- 3) ZAKAT
(zwane dalej "podatkami kuwejckimi");

4. Niniejsza Umowa będzie miała także zastosowanie do wszystkich podatków takiego samego lub zasadniczo podobnego rodzaju, które po podpisaniu niniejszej Umowy będą wprowadzone obok istniejących podatków wymienionych w tym artykule lub w ich miejsce. Właściwe władze Umawiających się Państw będą informowały się o zmianach dokonywanych w ich ustawodawstwach podatkowych.

ARTYKUŁ 3

OGÓLNE DEFINICJE

1. W rozumieniu niniejszej Umowy, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej:

a) określenie "Polska" oznacza Rzeczpospolitą Polską, włącznie z jakimkolwiek obszarem przyległym do wód terytorialnych Polski, który zgodnie z prawem międzynarodowym jest lub może być uznany na mocy ustawodawstwa Polski jako obszar na którym Polska może sprawować suwerenne prawa lub jurysdykcję;

b) określenie "Kuwejt" oznacza Państwo Kuwejtu włącznie z jakimkolwiek obszarem poza morzem terytorialnym, który zgodnie z prawem międzynarodowym jest lub może być uznany na mocy ustawodawstwa Kuwejtu jako obszar na którym Kuwejt może sprawować suwerenne prawa lub jurysdykcję,

c) określenia "jedno Umawiające się Państwo" i "drugie Umawiające się Państwo" oznaczają, zależnie od kontekstu Polskę lub Kuwejt;

d) określenie "podatek" oznacza, zależnie od kontekstu, podatek polski lub podatek kuwejcki;

e) określenie "osoba" obejmuje osobę fizyczną, spółkę oraz każde inne zrzeszenie osób;

f) określenie "spółka" oznacza każdą osobę prawną lub każdą jednostkę, którą dla celów podatkowych traktuje się jako osobę prawną, zgodnie z ustawodawstwem podatkowym obowiązującym w danym Umawiającym się Państwie;

g) określenia "przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa" i "przedsiębiorstwo drugiego Umawiającego się Państwa" oznaczają odpowiednio przedsiębiorstwo prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie i przedsiębiorstwo prowadzone przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie;

h) określenie "obywatel" oznacza osobę fizyczną, posiadającą obywatelstwo Umawiającego się Państwa zgodnie z jego ustawodawstwem, jak również osobę prawną, spółkę osobową i stowarzyszenie, których status wynika z ustawodawstwa obowiązującego w Umawiającym się Państwie;

i) określenie "transport międzynarodowy" oznacza transport wykonywany pojazdem drogowym lub wszelki transport statkiem morskim lub statkiem powietrznym, eksploatowanym przez przedsiębiorstwo, którego miejsce faktycznego zarządu znajduje się w Umawiającym się Państwie, z wyjątkiem przypadku, gdy taki pojazd drogowy, statek morski lub statek powietrzny jest eksploatowany wyłącznie między miejscami położonymi w drugim Umawiającym się Państwie;

j) określenie "właściwa władza" oznacza:

- 1) w przypadku Polski - Ministra Finansów lub jego upoważnionego przedstawiciela;
- 2) w przypadku Kuwejtu - Ministra Finansów lub jego upoważnionego przedstawiciela.

2. Przy stosowaniu niniejszej Umowy przez Umawiające się Państwo, jeżeli z kontekstu nie wynika inaczej, każde określenie w niej nie zdefiniowane, będzie miało takie znaczenie, jakie przyjmuje się według prawa tego Umawiającego się Państwa w zakresie podatków, do których stosuje się niniejszą Umowę.

ARTYKUŁ 4

MIEJSCE ZAMIESZKANIA LUB SIEDZIBY

1. W rozumieniu niniejszej Umowy określenie "osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie" oznacza:

a) w przypadku Polski - osobę fizyczną, posiadającą obywatelstwo polskie oraz każdą osobę, która zgodnie z ustawodawstwem polskim podlega obowiązkowi podatkowemu z uwagi na miejsce zamieszkania, jej miejsce stałego pobytu, miejsce zarządu, albo inne kryterium o podobnym charakterze, lecz określenie to nie obejmuje żadnej osoby, która podlega opodatkowaniu w Polsce, w zakresie dochodu osiąganego wyłącznie w Polsce lub z tytułu majątku położonego na jej terytorium;

b) w przypadku Kuwejtu - osobę fizyczną, która ma stałe miejsce zamieszkania w Kuwejcie i jest obywatelem Kuwejtu oraz spółkę utworzoną w Kuwejcie.

2. W rozumieniu ustępu 1, określenie "osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie" obejmuje również:

a) Rząd Umawiającego się Państwa lub jego jednostkę terytorialną albo władzę lokalną; i

b) wszelką instytucję rządową utworzoną na podstawie prawa publicznego, taką jak Bank Centralny, fundusz, zrzeszenie, zarząd, fundację lub agencję i inne podobne jednostki utworzone w Umawiającym się Państwie; i

c) wszelką jednostkę międzyrządową ustanowioną w Kuwejcie i w której Kuwejt uczestniczy kapitałowo wspólnie z innymi państwami.

3. Jeżeli stosownie do postanowień ustępu 1, osoba fizyczna ma miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, wówczas jej status określa się według następujących zasad:

a) osobę uważa się za mającą miejsce zamieszkania w tym Państwie, w którym ma ona stałe miejsce zamieszkania;

b) jeżeli ma ona stałe miejsce zamieszkania w obu Umawiających się Państwach, to uważa się, że ma miejsce zamieszkania w tym Państwie w którym ma ona silniejsze powiązania osobiste i gospodarcze (ośrodek interesów życiowych);

c) jeżeli nie można ustalić w którym Państwie osoba ma ośrodek interesów życiowych, albo jeżeli nie posiada ona stałego miejsca zamieszkania w żadnym z Państw, to uważa się, że ma ona miejsce zamieszkania w tym Państwie, w którym zwykle przebywa;

d) jeżeli przebywa ona zazwyczaj w obu Państwach lub nie przebywa zazwyczaj w żadnym z nich, to uważa się, że posiada miejsce zamieszkania w tym Państwie którego jest obywatelem;

e) jeżeli miejsca zamieszkania nie można określić na podstawie postanowień liter a) do d) niniejszego ustępu to sprawę rozstrzygną właściwe władze Umawiających się Państw w drodze wzajemnego porozumienia.

4. Jeżeli stosownie do postanowień ustępu 1, osoba nie będąca osobą fizyczną ma siedzibę w obu Umawiających się Państwach, wówczas uważa się, że posiada ona siedzibę w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce jej faktycznego zarządu. W przypadku wątpliwości właściwe władze Umawiających się Państw rozstrzygną sprawę w drodze wzajemnego porozumienia.

ARTYKUŁ 5

ZAKŁAD

1. W rozumieniu niniejszej Umowy określenie "zakład" oznacza stałą placówkę przez którą całkowicie lub częściowo prowadzona jest działalność przedsiębiorstwa.

2. Określenie "zakład" obejmuje w szczególności:

- a) miejsce zarządu,
- b) filię,
- c) biuro,
- d) fabrykę,
- e) warsztat i
- f) kopalnię, źródło ropy naftowej lub gazu, kamieniołom albo inne miejsce wydobywania zasobów naturalnych.

3. Określenie "zakład" obejmuje również:

a) plac budowy, prace budowlane, montażowe, instalacyjne lub działalność nadzorczą z nimi związaną, jednakże tylko wtedy, jeżeli taki obiekt, prace lub działalność prowadzone są przez okres dłuższy niż sześć miesięcy;

b) świadczenie przez przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa usług włącznie z usługami konsultacyjnymi, poprzez pracowników lub inne zatrudnione osoby w drugim Umawiającym się Państwie, o ile taka działalność prowadzona jest w odniesieniu do tego samego projektu lub projektu z nim związanego przez okres lub okresy przekraczające dziewięć miesięcy w ciągu jakiegokolwiek dwunastomiesięcznego okresu.

4. Uważa się, że przedsiębiorstwo posiada zakład i prowadzi działalność gospodarczą poprzez ten zakład w jednym z Umawiających się Państw, jeżeli rzeczywiste wykorzystanie sprzętu, używanego w tym Państwie zgodnie z umową zawartą z tym przedsiębiorstwem w celu

wydobywania, poszukiwania zasobów naturalnych lub z działalnością z nimi związaną, przekracza okres dziewięciu miesięcy.

5. Bez względu na powyższe postanowienia niniejszego artykułu, określenie "zakład" nie obejmuje:

a) placówek, które służą wyłącznie do składowania lub wystawiania dóbr albo towarów należących do przedsiębiorstwa;

b) zapasów dóbr lub towarów należących do przedsiębiorstwa, utrzymywanych wyłącznie w celu składowania lub wystawiania;

c) zapasów dóbr lub towarów należących do przedsiębiorstwa, utrzymywanych wyłącznie w celu przerobu przez inne przedsiębiorstwo;

d) stałej placówki utrzymywanej wyłącznie w celu zakupu dóbr lub towarów albo w celu zbierania informacji dla przedsiębiorstwa;

e) stałej placówki, utrzymywanej wyłącznie w celu wykonywania reklamy, dostarczania informacji, prowadzenia badań naukowych lub jakiegokolwiek innej podobnej działalności o charakterze przygotowawczym lub pomocniczym dla przedsiębiorstwa;

f) stałej placówki utrzymywanej wyłącznie w celu wykonywania jakiegokolwiek połączenia rodzajów działalności, o których mowa pod literami od a) do e), pod warunkiem, że ogólna działalność takiej placówki, wynikająca z takiego połączenia rodzajów działalności posiada charakter przygotowawczy lub pomocniczy.

6. Uważa się, że osoba inna niż niezależny przedstawiciel, o którym mowa w ustępie 7, która działa w Umawiającym się Państwie w imieniu i na rzecz przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, stanowi zakład tego przedsiębiorstwa w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie jeżeli:

a) osoba ta posiada i zwyczajowo wykonuje w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie pełnomocnictwo do zawierania umów w imieniu takiego przedsiębiorstwa, chyba, że czynności wykonywane przez tę osobę ograniczają się do

wymienionych w ustępie 5, które gdyby były wykonywane za pośrednictwem stałej placówki, nie powodowałyby uznania tej placówki za zakład na podstawie postanowień tego ustępu; lub

b) osoba ta nie posiada pełnomocnictwa ale zwyczajowo posiada w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie zapasy dóbr i towarów należących do tego przedsiębiorstwa, z którego osoba ta regularnie dostarcza dobra i towary w imieniu i na rzecz tego przedsiębiorstwa.

7. Nie uważa się, że przedsiębiorstwo posiada zakład w Umawiającym się Państwie tylko z tego powodu, że wykonuje ono w tym Umawiającym się Państwie działalność przez brokera, generalnego przedstawiciela lub każdego innego niezależnego przedstawiciela, pod warunkiem, że te osoby działają w ramach swojej zwykłej działalności. Jednakże, jeżeli działalność takiego przedstawiciela jest wykonywana wyłącznie lub niemal wyłącznie na rzecz tego przedsiębiorstwa, to nie uważa się go za niezależnego przedstawiciela w rozumieniu niniejszego ustępu.

8. Fakt, że spółka mająca siedzibę w Umawiającym się Państwie kontroluje lub jest kontrolowana przez spółkę, która ma siedzibę w drugim Państwie, albo która prowadzi działalność w tym drugim Umawiającym się Państwie (poprzez posiadany tam zakład albo w inny sposób), nie wystarcza aby jakkolwiek z tych spółek uważać za zakład drugiej spółki.

ARTYKUŁ 6

DOCHÓD Z NIERUCHOMOŚCI

1. Dochód osiągany przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie z majątku nieruchomego (włączając dochód z eksploatacji gospodarstwa rolnego i leśnego) położonego w drugim Umawiającym się Państwie, może być opodatkowany w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. W rozumieniu niniejszej Umowy określenie "majątek nieruchomy" posiada takie znaczenie, jakie przyjmuje się według prawa tego Umawiającego się Państwa, w którym majątek ten jest położony. Określenie to obejmuje w każdym przypadku mienie przynależne do majątku nieruchomego, żywy i martwy inwentarz gospodarstw rolnych i leśnych, prawa, do których mają zastosowanie przepisy prawa powszechnego dotyczące własności gruntów, prawa użytkowania majątku nieruchomego, jak również prawa do zmiennych lub stałych świadczeń z tytułu eksploatacji lub prawa do eksploatacji zasobów mineralnych, źródeł i innych zasobów naturalnych; statki, barki oraz statki powietrzne nie stanowią majątku nieruchomego.

3. Postanowienia ustępu 1 stosuje się do dochodu osiąganego z bezpośredniego użytkowania, najmu, jak również z każdego innego rodzaju korzystania z majątku nieruchomego.

4. Postanowienia ustępów 1 i 3 stosuje się również do dochodu z majątku nieruchomego przedsiębiorstwa i do dochodu z majątku nieruchomego, który służy do wykonywania wolnego zawodu.

ARTYKUŁ 7

ZYSKI PRZEDSIĘBIORSTW

1. Zyski przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa podlegają opodatkowaniu tylko w tym Państwie, chyba że przedsiębiorstwo prowadzi działalność gospodarczą w drugim Umawiającym się Państwie przez położony tam zakład. Jeżeli przedsiębiorstwo prowadzi działalność w ten sposób, zyski przedsiębiorstwa mogą być opodatkowane w drugim Umawiającym się Państwie, jednak tylko w takiej mierze, w jakiej mogą być przypisane temu zakładowi.

2. Z zastrzeżeniem postanowień ustępu 3, jeżeli przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa prowadzi działalność w drugim Umawiającym się Państwie przez położony tam zakład, to w każdym Umawiającym się Państwie należy przypisać temu zakładowi takie zyski, które mógłby on osiągnąć, gdyby wykonywał taką samą lub podobną

działalność w takich samych lub podobnych warunkach jako samodzielne przedsiębiorstwo i był całkowicie niezależny w stosunkach z przedsiębiorstwem, którego jest zakładem.

3. Przy ustalaniu zysków zakładu dopuszcza się odliczanie nakładów ponoszonych dla tego zakładu włącznie z kosztami zarządzania i ogólnymi kosztami administracyjnymi, niezależnie od tego, czy powstały w tym Umawiającym się Państwie, w którym położony jest zakład, czy gdzie indziej. Jednakże nie zezwala się na takie odliczenie w odniesieniu do kwot wypłaconych (z innego tytułu niż bieżące wydatki) przez zakład na rzecz centrali przedsiębiorstwa lub jego biur z tytułu należności licencyjnych, honorariów lub innych podobnych płatności, za korzystanie z patentów lub innych praw, lub z tytułu prowizji za świadczenie specjalistycznych usług, lub z tytułu zarządzania albo, z wyjątkiem przedsiębiorstw bankowych z tytułu odsetek od pieniędzy pożyczonych zakładowi. Przy określaniu zysków zakładu również nie będzie się uwzględniać kwot wypłaconych (z innego tytułu niż bieżące wydatki) przez zakład na rzecz centrali przedsiębiorstwa lub jego innych biur z tytułu należności licencyjnych, honorariów lub innych podobnych płatności za korzystanie z patentów lub innych praw lub z tytułu prowizji za świadczenie specjalistycznych usług, lub z tytułu zarządzania albo, z wyjątkiem przedsiębiorstwa bankowego, z tytułu odsetek od pieniędzy pożyczonych centrali.

4. Jeżeli w Umawiającym się Państwie istnieje zwyczaj ustalania zysków zakładu przez podział całkowitych zysków przedsiębiorstwa na jego poszczególne części, żadne postanowienie ustępu 2 nie wyklucza ustalenia przez to Umawiające się Państwo zysku do opodatkowania według zwykle stosowanego podziału; sposób stosowanego podziału zysku musi jednak być taki, żeby wynik był zgodny z zasadami zawartymi w tym artykule.

5. Jeżeli właściwa władza nie dysponuje informacją niezbędną do ustalenia zysków które należy przypisać zakładowi przedsiębiorstwa, postanowienia ustępu 2 nie wykluczają zastosowania ustawodawstwa Umawiającego się Państwa w zakresie ustalenia podatku należnego od takiego zakładu, poprzez działania dyskrecjonalne właściwej władzy Umawiającego się Państwa lub przez dokonanie oszacowania podlegających opodatkowaniu zysków zakładu, o ile wykorzystywanie

takich informacji zgodne jest z tym ustawodawstwem i zasadami określonymi w niniejszym artykule.

6. Nie można przypisać zakładowi zysku tylko z tytułu samego zakupu dóbr lub towarów przez ten zakład dla przedsiębiorstwa.

7. W rozumieniu poprzednich ustępów, ustalanie zysków zakładu powinno być dokonywane każdego roku w ten sam sposób, chyba że istnieją uzasadnione powody, aby postąpić inaczej.

8. Jeżeli zyski obejmują dochód, który jest odrębnie uregulowany w innych artykułach niniejszej Umowy, postanowienia tych innych artykułów nie będą naruszane przez postanowienia niniejszego artykułu.

ARTYKUŁ 8

TRANSPORT MIĘDZYNARODOWY

1. Zyski osiągnięte z eksploatacji w komunikacji międzynarodowej statków, statków powietrznych i pojazdów drogowych, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

2. Zyski osiągnięte z eksploatacji barek w transporcie śródlądowym, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

3. Jeżeli miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa żeglugowego lub przedsiębiorstwa transportu śródlądowego znajduje się na pokładzie statku lub barki, uznaje się, że znajduje się ono w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się port macierzysty statku lub barki, a jeśli nie ma takiego portu, to w tym Umawiającym się Państwie, w którym osoba eksploatująca statek lub barkę ma miejsce zamieszkania lub siedzibę.

4. Postanowienia ustępu 1 stosuje się również do zysków z uczestnictwa w umowie poolowej, we wspólnym przedsiębiorstwie lub w międzynarodowym związku eksploatacyjnym.

ARTYKUŁ 9

PRZEDSIĘBIORSTWA POWIĄZANE

1. Jeżeli:

a) przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa uczestniczy bezpośrednio lub pośrednio w zarządzaniu, kontroli lub w majątku przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa, lub

b) te same osoby bezpośrednio lub pośrednio uczestniczą w zarządzaniu, kontroli lub w majątku przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa i przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa,

i jeżeli w jednym i w drugim przypadku między dwoma przedsiębiorstwami w zakresie ich stosunków handlowych lub finansowych, zostaną umówione lub narzucone warunki, różniące się od warunków, które ustaliłyby między sobą niezależne przedsiębiorstwa, wówczas zyski, które osiągałoby jedno z przedsiębiorstw bez tych warunków, ale z powodu tych warunków ich nie osiągnęło, mogą być włączone do zysków tego przedsiębiorstwa i odpowiednio opodatkowane.

2. Jeżeli jedno Umawiające się Państwo włącza do zysków własnego przedsiębiorstwa i odpowiednio opodatkowuje zyski przedsiębiorstwa drugiego Umawiającego się Państwa z tytułu których przedsiębiorstwo to zostało opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie, a zyski w ten sposób połączone są zyskami, które osiągnęłoby przedsiębiorstwo pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa, gdyby warunki uzgodnione między tymi dwoma przedsiębiorstwami były warunkami, które byłyby uzgodnione między przedsiębiorstwami niezależnymi, wówczas to drugie Umawiające się Państwo dokona odpowiedniej korekty kwoty podatku wymierzonego w

tym Państwie od tych zysków. Przy ustalaniu takiej korekty będą odpowiednio uwzględniane inne postanowienia niniejszej Umowy, a właściwe władze Umawiających się Państw będą porozumiewać się ze sobą, jeżeli będzie to konieczne.

ARTYKUŁ 10

DYWIDENDY

1. Dywidendy, wypłacane przez spółkę mającą siedzibę w Umawiającym się Państwie osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Jednakże takie dywidendy mogą być opodatkowane w Umawiającym się Państwie w którym spółka wypłacająca dywidendy ma swoją siedzibę i zgodnie z prawem tego Państwa, lecz jeżeli odbiorca dywidend jest ich właścicielem, to podatek ten nie może przekroczyć 5% (pięciu procent) kwoty dywidend brutto.

3. Bez względu na postanowienia ustępu 1 i 2 dywidendy, wypłacane przez spółkę mającą siedzibę w Umawiającym się Państwie, nie będą opodatkowane jeżeli właścicielem dywidend jest:

a) rząd drugiego Umawiającego się Państwa, jakkolwiek instytucja rządowa lub inna jego jednostka, o których mowa w artykule 4 ustęp 2, lub

b) spółka mająca siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, w której co najmniej dwadzieścia pięć procent kapitału jest bezpośrednio lub pośrednio własnością rządu drugiego Umawiającego się Państwa, jego rządowych instytucji lub jednostek, o których mowa w artykule 4 ustęp 2.

4. Określenie "dywidendy", użyte w tym artykule, oznacza dochód z akcji, akcji gratisowych lub praw z tych akcji, akcji w kopalnictwie, akcji członków założycieli lub z innych praw, z wyjątkiem

wierzytelności, do udziału w zyskach, jak również dochód z innych praw spółki, które według prawa Umawiającego się Państwa, w którym spółka wypłacająca dywidendy ma swoją siedzibę, są pod względem podatkowym traktowane jak dochody z akcji.

5. Postanowień ustępu 1 i 2 nie stosuje się, jeżeli odbiorca dywidend, mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie w którym znajduje się siedziba spółki wypłacającej dywidendy, działalność gospodarczą poprzez zakład tam położony, bądź wykonuje w tym drugim Państwie wolny zawód w oparciu o stałą placówkę, która jest w nim położona i gdy udział, z tytułu którego wypłaca się dywidendy, rzeczywiście wiąże się z działalnością takiego zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku, w zależności od konkretnej sytuacji stosuje się odpowiednio postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

6. Jeżeli spółka, której siedziba znajduje się w Umawiającym się Państwie, osiąga zyski lub dochody z drugiego Umawiającego się Państwa, wówczas to drugie Państwo nie może ani obciążać podatkiem dywidend wypłacanych przez tę spółkę, z wyjątkiem przypadku, gdy takie dywidendy są wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym drugim Państwie, lub przypadku, gdy udział, z tytułu którego dywidendy są wypłacane, rzeczywiście wiąże się z działalnością zakładu lub stałej placówki położonej w drugim Państwie, ani też nie może obciążać niewydziałonych zysków spółki podatkiem od niewydziałonych zysków spółki podatkiem od niewydziałonych zysków, nawet kiedy wypłacone dywidendy lub niewydziałone zyski całkowicie lub częściowo pochodzą z zysków albo dochodów osiągniętych w drugim Umawiającym się Państwie.

ARTYKUŁ 11

ODSETKI

1. Odsetki, które powstają w Umawiającym się Państwie i wypłacane są osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w

drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Jednakże takie odsetki, mogą być opodatkowane w Umawiającym się Państwie w którym powstają i zgodnie z prawem tego Umawiającego się Państwa, jeżeli jednak odbiorca odsetek mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym Umawiającym się Państwie jest ich właścicielem, podatek w ten sposób ustalony nie może przekroczyć 5% (pięciu procent) kwoty brutto tych odsetek.

3. Bez względu na postanowienia ustępu 2, odsetki, powstałe w Umawiającym się Państwie nie będą opodatkowane jeżeli są osiągnane przez:

a) Rząd drugiego Umawiającego się Państwa, jakkolwiek instytucją rządową lub inną jego jednostkę, o których mowa w artykule 4 ustęp 2, lub

b) spółkę mającą siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, w której co najmniej dwadzieścia pięć procent udziałów jest własnością albo jest bezpośrednio lub pośrednio kontrolowane przez Rząd drugiego Umawiającego się Państwa, jego instytucję rządową lub inną jednostkę, o których mowa w artykule 4 ustęp 2, lub

c) jeżeli powstają z pożyczek gwarantowanych przez Rząd drugiego Umawiającego się Państwa lub jakkolwiek rządową instytucję albo inną jego jednostkę, o których mowa w artykule 4 ustęp 2.

4. Określenie "odsetki", użyte w tym artykule, oznacza dochód z wszelkiego rodzaju wierzytelności, zarówno zabezpieczonych jak i niezabezpieczonych hipoteką lub prawem uczestnictwa w zyskach dłużnika, a w szczególności dochód z pożyczek rządowych oraz dochód z obligacji lub skryptów dłużnych, włącznie z premiami i nagrodami związanymi z takimi pożyczkami, obligacjami lub skryptami dłużnymi, jak również dochód, który zgodnie z prawem Umawiającego się Państwa w którym jest osiągnany, jest pod względem podatkowym traktowany jako dochód z pożyczonych kwot pieniężnych.

5. Postanowień ustępów 1 i 2 nie stosuje się, jeżeli odbiorca odsetek, będący ich właścicielem, mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie, z którego pochodzą odsetki, działalność gospodarczą poprzez zakład tam położony, bądź wykonuje wolny zawód w oparciu o stałą placówkę tam położoną i jeżeli wierzytelność, z tytułu której wypłacane są odsetki, rzeczywiście wiąże się z działalnością takiego zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku stosuje się odpowiednio postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

6. Uważa się, że odsetki powstają w Umawiającym się Państwie, gdy płatnikiem jest to Umawiające się Państwo, jego jednostka terytorialna, władza lokalna lub osoba mająca w tym Umawiającym się Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę. Jeżeli jednak osoba, wypłacająca odsetki bez względu na to, czy ma ona w Umawiającym się Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę, posiada w Umawiającym się Państwie zakład lub stałą placówkę w związku z działalnością których powstało zobowiązanie, z tytułu którego są wypłacane odsetki i zapłata tych odsetek jest pokrywana przez taki zakład lub stałą placówkę, to uważa się, że odsetki takie powstają w tym Umawiającym się Państwie, w którym położony jest zakład lub stała placówka.

7. Jeżeli, w wyniku szczególnych powiązań między płatnikiem a właścicielem odsetek lub między nimi a osobą trzecią, kwota odsetek związanych z długiem z tytułu którego są wypłacane, przekracza kwotę, która byłaby uzgodniona między płatnikiem a właścicielem odsetek bez tych powiązań, wówczas postanowienia tego artykułu mają zastosowanie tylko do tej ostatniej wymienionej kwoty. W tym przypadku, nadwyżka części tej płatności, podlega opodatkowaniu w każdym Umawiającym się Państwie zgodnie z jego prawem, z zastosowaniem odpowiednich postanowień niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 12

NALEŻNOŚCI LICENCYJNE

1. Należności licencyjne, powstające w Umawiającym się Państwie, wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.

2. Jednakże takie należności licencyjne mogą być opodatkowane w tym Umawiającym się Państwie, w którym powstają i zgodnie z prawem tego Umawiającego się Państwa, lecz jeżeli odbiorca tych należności jest ich właścicielem, podatek ustalony w ten sposób nie może przekroczyć 15% (piętnastu procent) kwoty brutto tych należności licencyjnych.

3. Określenie "należności licencyjne", użyte w niniejszym artykule, oznacza wszelkiego rodzaju należności płacone za użytkowanie lub prawo do użytkowania wszelkich praw autorskich do dzieła literackiego, artystycznego lub pracy naukowej, włącznie z filmami dla kin, wszelkiego patentu, znaku towarowego, wzoru lub modelu, planu, tajemnicy technologii lub produkcji.

4. Postanowień ustępów 1 i 2 nie stosuje się, jeżeli właściciel należności licencyjnych, mający miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie, z którego pochodzą należności licencyjne, działalność gospodarczą poprzez zakład tam położony, bądź wykonuje w drugim Umawiającym się Państwie wolny zawód w oparciu o stałą placówkę tam położoną, a prawa lub majątek, z tytułu których wypłacane są należności licencyjne, rzeczywiście wiążą się z działalnością takiego zakładu lub stałej placówki. W takim przypadku stosuje się odpowiednio postanowienia artykułu 7 lub artykułu 14.

5. Uważa się, że należności licencyjne powstają w Umawiającym się Państwie, gdy płatnikiem jest to Umawiające się Państwo, jego jednostka terytorialna, władza lokalna albo osoba mająca w tym Umawiającym się Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę. Jeżeli jednak, osoba wypłacająca należności licencyjne, bez względu na to, czy

ma ona w Umawiającym się Państwie miejsce zamieszkania lub siedzibę, posiada w Umawiającym się Państwie zakład lub stałą placówkę, w związku z działalnością których powstał obowiązek zapłaty tych należności licencyjnych i taki zakład lub stała placówka pokrywa te należności, wówczas uważa się, że należności licencyjne powstają w Umawiającym się Państwie, w którym położony jest ten zakład lub stała placówka.

6. Jeżeli w wyniku szczególnych powiązań między płatnikiem a właścicielem należności licencyjnych lub między nimi a osobą trzecią, kwota należności licencyjnych płaconą za użytkowanie, prawo lub informację, przekracza kwotę, która byłaby uzgodniona pomiędzy płatnikiem a właścicielem bez takich powiązań, wówczas postanowienia niniejszego artykułu stosuje się tylko do tej ostatniej wymienionej kwoty. W takim przypadku nadwyżka części tej płatności, podlega opodatkowaniu zgodnie z prawem każdego Umawiającego się Państwa i z uwzględnieniem innych postanowień niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 13

ZYSKI ZE SPRZEDAŻY MAJĄTKU

1. Zyski osiągnięte przez osobę mającą miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie z przeniesienia tytułu własności majątku nieruchomego, o którym mowa w artykule 6 i położonego w drugim Umawiającym się Państwie, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.

2. Zyski z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego, stanowiącego część majątku zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie albo z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego należącego do stałej placówki, którą osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie dysponuje w drugim Umawiającym się Państwie w celu wykonywania wolnego zawodu, łącznie z zyskami które pochodzą z przeniesienia tytułu własności takiego zakładu (odrębnie albo

razem z całym przedsiębiorstwem) lub takiej stałej placówki, mogą być opodatkowane w tym drugim Państwie.

3. Zyski, osiągane z przeniesienia tytułu własności statków, statków powietrznych lub pojazdów drogowych, eksploatowanych w komunikacji międzynarodowej oraz z przeniesienia tytułu własności majątku ruchomego związanego z eksploatacją takich statków, statków powietrznych lub pojazdów drogowych, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

4. Zyski z przeniesienia tytułu własności majątku nie wymienionego w ustępach 1, 3, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym przenoszący tytuł własności ma miejsce zamieszkania lub siedzibę.

ARTYKUŁ 14

WOLNE ZAWODY

1. Dochód, który osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie osiąga z wykonywania wolnego zawodu albo z innej działalności o charakterze samodzielnym, podlega opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie z wyjątkiem następujących przypadków, w których taki dochód może być również opodatkowany w drugim Umawiającym się Państwie:

a) Jeżeli osoba taka dysponuje zwykle stałą placówką w drugim Umawiającym się Państwie w celu prowadzenia swojej działalności, to w takim przypadku dochód może być opodatkowany w drugim Umawiającym się Państwie, jednakże tylko w takim zakresie w jakim może być przypisany tej stałej placówce,

b) Jeżeli osoba taka przebywa w drugim Umawiającym się Państwie przez okres lub okresy przekraczające łącznie 183 dni w danym roku kalendarzowym to w takim przypadku tylko dochód osiągnięty z wykonywanej przez nią działalności w tym drugim Umawiającym się

Państwie może być opodatkowany w tym drugim Umawiającym się Państwie.

3.Określenie "wolny zawód" obejmuje w szczególności samodzielnie wykonywaną działalność naukową, literacką, artystyczną, wychowawczą lub oświatową, jak również samodzielnie wykonywaną działalność lekarzy, prawników, inżynierów, architektów oraz dentystów i księgowych.

ARTYKUŁ 15

PRACA NAJEMNA

1. Z uwzględnieniem postanowień artykułów 16, 18, 19 i 20 pensje, płace i inne podobne wynagrodzenia, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z pracy najemnej, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, chyba że praca wykonywana jest w drugim Umawiającym się Państwie. Jeżeli praca jest tam wykonywana, to otrzymywane za nią wynagrodzenie może być opodatkowane w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Bez względu na postanowienia ustępu 1, wynagrodzenie, jakie osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z pracy najemnej, wykonywanej w drugim Umawiającym się Państwie, podlega opodatkowaniu tylko w pierwszym Umawiającym się Państwie, jeżeli:

a) odbiorca przebywa w drugim Państwie przez okres lub okresy nie przekraczające łącznie 183 dni w danym roku podatkowym, i

b) wynagrodzenie jest wypłacane przez pracodawcę lub w imieniu pracodawcy, który nie ma w tym drugim Umawiającym się Państwie miejsca zamieszkania lub siedziby, i

c) wynagrodzenie nie jest ponoszone przez zakład lub stałą placówkę, którą pracodawca posiada w drugim Umawiającym się Państwie.

3. Bez względu na poprzednie postanowienia niniejszego artykułu, wynagrodzenie, otrzymane za pracę najemną wykonywaną na pokładzie statku, statku powietrznego lub pojazdu drogowego eksploatowanego w transporcie międzynarodowym, podlega opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu przedsiębiorstwa.

ARTYKUŁ 16

HONORARIA DYREKTORÓW

Honoraria dyrektorów i inne podobne należności, które osoba mająca miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie otrzymuje z tytułu członkostwa w radzie nadzorczej lub w innym podobnym organie spółki, mającej siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie, podlegają opodatkowaniu tylko w tym pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie.

ARTYKUŁ 17

ARTYŚCI I SPORTOWCY

1. Bez względu na postanowienia artykułów 14 i 15 dochód, uzyskany przez osobę mającą miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie, z tytułu działalności artystycznej, na przykład artysty scenicznego, filmowego, radiowego lub telewizyjnego, jak też muzyka lub sportowca z osobiście wykonywanej w tym charakterze działalności w drugim Umawiającym się Państwie, może być opodatkowany w tym drugim Umawiającym się Państwie.

2. Jeżeli dochód, mający związek z osobiście wykonywaną działalnością artysty lub sportowca nie przypada temu artyście lub

sportowcowi lecz innej osobie, wówczas taki dochód, bez względu na postanowienia artykułów 7, 14 i 15, będzie opodatkowany w tym Umawiającym się Państwie w którym działalność tego artysty lub sportowca jest wykonywana.

3. Bez względu na postanowienia ustępów 1 i 2, dochód, uzyskany przez artystę lub sportowca mającego miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie z działalności wykonywanej w drugim Umawiającym się Państwie na podstawie programu wymiany kulturalnej między rządami obu Umawiających się Państw, będzie zwolniony z opodatkowania w tym drugim Umawiającym się Państwie.

ARTYKUŁ 18

EMERYTURY I RENTY

1. Z uwzględnieniem postanowień artykułu 19 ustęp 2, emerytury, renty i inne podobne świadczenia, wypłacane osobie mającej miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie z tytułu wcześniejszej pracy najemnej, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie.

2. Użyte w tym artykule:

a) określenie "emerytury i inne podobne świadczenia" oznacza cyklicznie wypłacane świadczenia po przejściu na emeryturę z tytułu wcześniejszej pracy najemnej lub z tytułu odszkodowania za wypadki i szkody poniesione w związku z wcześniejszą pracą najemną;

b) określenie "renta", oznacza określoną kwotę płaconą cyklicznie w określonych terminach za życia lub przez określony lub możliwy do przewidzenia okres, zgodnie ze zobowiązaniem dokonywania wypłat, stanowiących wystarczającą i pełną rekompensatę pieniężną lub jej ekwiwalent.

ARTYKUŁ 19

PRACOWNICY PAŃSTWOWI

1. a) Wynagrodzenie, inne niż emerytura, wypłacane przez Rząd Umawiającego się Państwa lub jego władzę lokalną osobie fizycznej z tytułu usług świadczonych na rzecz Rządu tego Umawiającego się Państwa lub jego władzy lokalnej, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie.

b) Jednakże wynagrodzenie takie podlega opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie, jeżeli usługi są świadczone w tym drugim Umawiającym się Państwie a osoba je świadcząca ma miejsce zamieszkania w tym drugim Umawiającym się Państwie i:

1) jest obywatelem tego Umawiającego się Państwa, lub

2) nie stała się osobą mającą miejsce zamieszkania w tym drugim Umawiającym się Państwie tylko w celu świadczenia tych usług.

2. a) Jakakolwiek emerytura, wypłacana przez Rząd Umawiającego się Państwa lub władzę lokalną, albo z funduszy utworzonych przez Rząd tego Państwa lub jego władzę lokalną, osobie fizycznej z tytułu świadczenia usług na rzecz Rządu tego Umawiającego się Państwa lub władzy lokalnej, podlega opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie;

b) Jednakże, taka emerytura podlega opodatkowaniu tylko w drugim Umawiającym się Państwie jeśli osoba fizyczna jest obywatelem tego drugiego Umawiającego się Państwa i posiada w nim miejsce zamieszkania.

3. Postanowienia artykułów 15, 16 i 18 stosuje się do wynagrodzeń i emerytur za usługi świadczone w związku z działalnością gospodarczą prowadzoną przez Umawiające się Państwo, jego jednostkę terytorialną lub władzę lokalną.

ARTYKUŁ 20

NAUCZYCIELE I PRAKTYKANCI

Osoba, która ma lub bezpośrednio przed wizytą w Umawiającym się Państwie miała miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie, a która przebywa w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie w celu nauczania, prowadzenia wykładów lub prac badawczych na uniwersytecie, w szkole, szkole pomaturalnej, instytucji oświatowej lub instytucji badawczej, uznawanymi przez Rząd pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa, podlega zwolnieniu od opodatkowania w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie z tytułu wynagrodzenia za takie nauczanie, wykłady lub prace badawcze przez okres pięciu lat, licząc od daty jej pierwszego przyjazdu do pierwszego wymienionego Umawiającego się Państwa.

ARTYKUŁ 21

STUDENCI

1. Należności, otrzymywane na utrzymanie się, kształcenie lub praktykę przez studenta, praktykanta, ucznia lub stypendystę, który ma lub bezpośrednio przed wizytą w Umawiającym się Państwie miał miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie i który przebywa w pierwszym wymienionym Umawiającym się Państwie wyłącznie w celu kształcenia się lub odbywania praktyki, nie podlegają opodatkowaniu w tym Umawiającym się Państwie, jeżeli należności te pochodzą ze źródeł spoza tego Umawiającego się Państwa.

2. Dochód osiągany przez studenta, stypendystę, ucznia lub praktykanta z działalności prowadzonej w Umawiającym się Państwie, w którym przebywa on wyłącznie w celu kształcenia się lub odbywania praktyki, będzie zwolniony z opodatkowania w tym Umawiającym się Państwie, jednakże tylko w zakresie kwot niezbędnych na utrzymanie się, kształcenie lub praktykę.

ARTYKUL 22

INNE DOCHODY

Części dochodu osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, bez względu na to, gdzie są osiągnane, a które nie są objęte postanowieniami poprzednich artykułów niniejszej Umowy, podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie.

ARTYKUL 23

MAJĄTEK

1. Majątek nieruchomy, o którym mowa w artykule 6, będący własnością osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, może być opodatkowany w tym drugim Państwie.

2. Majątek ruchomy, stanowiący część majątku zakładu który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie lub majątek ruchomy należący do stałej placówki, którą osoba, mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie, dysponuje w drugim Umawiającym się Państwie w celu wykonywania wolnego zawodu, może być opodatkowany w tym drugim Państwie.

3. Majątek, który stanowią statki, statki powietrzne i pojazdy drogowe przedsiębiorstwa Umawiającego się Państwa, eksploatowane w komunikacji międzynarodowej, jak również majątek ruchomy służący do eksploatacji takich statków, statków powietrznych i pojazdów drogowych, podlega opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie, w którym znajduje się miejsce faktycznego zarządu.

4. Wszelkie inne części majątku osoby mającej miejsce zamieszkania lub siedzibę w Umawiającym się Państwie podlegają opodatkowaniu tylko w tym Umawiającym się Państwie.

ARTYKUŁ 24

UNIKANIE PODWÓJNEGO OPODATKOWANIA

1. Ustawodawstwo obowiązujące w każdym Umawiającym się Państwie będzie właściwe dla wymierzania podatków w Umawiających się Państwach, o ile postanowienia niniejszej Umowy nie stanowią inaczej.

2. Uzgodniono, że unikanie podwójnego opodatkowania będzie stosowane zgodnie z postanowieniami niniejszego artykułu:

3. a) W przypadku Polski:

(1). Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Polsce, osiąga dochód lub posiada majątek który zgodnie z postanowieniami niniejszej Umowy może być opodatkowany w Kuwejcie, wówczas Polska zwolni, z uwzględnieniem postanowień ustępu 2, taki dochód lub majątek od opodatkowania, jednakże przy obliczaniu podatku od pozostałego dochodu lub majątku tej osoby może zastosować stawkę podatkową która byłaby zastosowana, gdyby dochód zwolniony od opodatkowania w powyższy sposób nie był tak właśnie zwolniony z opodatkowania.

2. Jeżeli osoba mająca miejsce zamieszkania lub siedzibę w Polsce osiąga dochód, który zgodnie z postanowieniami artykułów 10, 11 i 12 niniejszej Umowy, może być opodatkowany w Kuwejcie, wówczas Polska zezwoli na odliczenie od podatku tej osoby, kwoty równej podatkowi dochodowemu zapłaconemu w Kuwejcie. Jednakże takie odliczenie nie może przekroczyć tej części podatku, jaka została obliczona przed dokonaniem odliczenia i która odpowiada tej części dochodu który może być opodatkowany w Kuwejcie.

b) W przypadku Kuwejtu:

Jeżeli osoba mająca siedzibę lub miejsce zamieszkania w Kuwejcie osiąga część dochodu lub posiada majątek który może być opodatkowany w Polsce, wówczas Kuwejt może opodatkować taką część dochodu i majątku i może udzielić ulgi z tytułu podatku polskiego wymierzonego zgodnie z przepisami polskiego prawa wewnętrznego.

W takim przypadku Kuwejt odliczy od tak obliczonych podatków, podatek zapłacony w Polsce, jednakże w kwocie nie przekraczającej proporcjonalnie tej części podatku kuwejckiego wymierzonego w stosunku do tej części dochodu, który odnosi się do całego dochodu.

4. Jeżeli zgodnie z prawem Umawiającego się Państwa, podatki objęte niniejszą Umową zostaną zniesione lub obniżone na czas określony zgodnie ze szczególnymi środkami pobudzającymi inwestycje, to takie podatki, zawieszono lub obniżono uznane będą jako zapłacone w rozumieniu poprzednich ustępów niniejszego artykułu.

ARTYKUŁ 25

RÓWNE TRAKTOWANIE

1. Obywatele Umawiającego się Państwa nie mogą być poddani w drugim Umawiającym się Państwie opodatkowaniu, ani związanym z nim obowiązkom, które są inne lub bardziej uciążliwe od tych, którym są lub mogą być poddani w tych samych okolicznościach obywatele tego drugiego Umawiającego się Państwa.

Postanowienie niniejsze stosuje się również, bez względu na postanowienia artykułu 1, w stosunku do osób, które nie mają miejsca zamieszkania lub siedziby w jednym lub obu Umawiających się Państwach.

2. Opodatkowanie zakładu, który przedsiębiorstwo Umawiającego się Państwa posiada w drugim Umawiającym się Państwie, nie może być w drugim Państwie mniej korzystne niż opodatkowanie przedsiębiorstw tego drugiego Umawiającego się Państwa prowadzących taką samą działalność. Postanowienie to nie może być rozumiane jako

zobowiązujące Umawiające się Państwo do udzielania osobom mającym miejsce zamieszkania w drugim Umawiającym się Państwie jakichkolwiek osobistych zwolnień, ulg i obniżek w celach podatkowych z uwagi na stan cywilny i rodzinny, które udziela się osobom mającym miejsce zamieszkania na jego terytorium.

3. Bez względu na postanowienia ustępów 1 i 2, żadne postanowienie niniejszego artykułu nie narusza prawa każdego Umawiającego się Państwa do udzielania, zgodnie z ich wewnętrznym ustawodawstwem lub praktyką administracyjną, zwolnień lub ulg podatkowych własnym obywatelom mającym miejsce zamieszkania lub siedzibę w tym Umawiającym się Państwie. Jednakże takie zwolnienie lub ulgi nie będą stosowane w odniesieniu do kapitału spółek, będącego własnością osób które są obywatelami drugiego Umawiającego się Państwa.

4. Żadne z postanowień niniejszego artykułu nie będzie rozumiane jako zobowiązujące Umawiające się Państwo do rozciągnięcia na osoby mające miejsce zamieszkania lub siedzibę w drugim Umawiającym się Państwie traktowania, preferencji lub przywilejów, które mogą być przyznane innemu państwu lub osobom mającym w nim miejsce zamieszkania lub siedzibę w wyniku uczestnictwa w unii celnej, gospodarczej, lub szczególnych porozumień, strefy wolnego handlu albo w ramach porozumień regionalnych lub subregionalnych w odniesieniu do całkowitego lub częściowego przepływu kapitału i/lub opodatkowania, których pierwsze wymienione Umawiające się Państwo może być stroną.

5. Określenie "opodatkowanie" użyte w niniejszym artykule, oznacza podatki, które są przedmiotem niniejszej Umowy.

ARTYKUŁ 26

PROCEDURA WZAJEMNEGO POROZUMIEWANIA SIĘ

1. Jeżeli osoba jest zdania, że czynności jednego Umawiającego się Państwa lub obu Umawiających się Państw wprowadziły lub wprowadzą dla niej opodatkowanie, które jest niezgodne z postanowieniami niniejszej Umowy, wówczas może ona, niezależnie od środków

odwoławczych przewidzianych w prawie wewnętrznym tych Umawiających się Państw, przedstawić swoją sprawę właściwej władzy Umawiającego się Państwa, w którym ma ona miejsce zamieszkania lub siedzibę. Sprawa powinna być przedłożona w terminie dwóch lat, licząc od pierwszego urzędowego zawiadomienia o czynności powodującej opodatkowanie, które jest niezgodne z postanowieniami niniejszej Umowy.

2. Właściwa władza, jeżeli uzna zarzut za uzasadniony, ale nie może sama spowodować zadowalającego rozwiązania, podejmie starania, aby sprawę rozstrzygnąć w porozumieniu z właściwą władzą drugiego Umawiającego się Państwa w celu uniknięcia opodatkowania niezgodnego z niniejszą Umową. Osiągnięte w ten sposób porozumienie zostanie wprowadzone w życie bez względu na terminy przewidziane przez ustawodawstwo wewnętrzne Umawiających się Państw.

3. Właściwe władze Umawiających się Państw będą czynić starania, aby w drodze wzajemnego porozumienia usuwać trudności lub wątpliwości, które mogą powstawać przy interpretacji lub stosowaniu niniejszej Umowy. Mogą one również konsultować się w celu zapobiegania podwójnemu opodatkowaniu w przypadkach nie przewidzianych w niniejszej Umowie.

4. Właściwe władze Umawiających się Państw mogą kontaktować się ze sobą w celu osiągnięcia porozumienia o którym mowa w poprzednich ustępach.

5. Właściwe władze Umawiających się Państw mogą wspólnie uzgodnić działania dotyczące sposobu wprowadzenia ograniczeń i wyłączeń zawartych w niniejszej Umowie.

ARTYKUŁ 27

WYMIANA INFORMACJI

1. Właściwe władze Umawiających się Państw będą wymieniały informacje niezbędne do stosowania postanowień niniejszej Umowy.

Wszelkie informacje uzyskane przez Umawiające się Państwo będą stanowiły tajemnicę na takiej samej zasadzie, jak informacje uzyskane na podstawie prawa wewnętrznego tego Umawiającego się Państwa i będą mogły być udzielane tylko osobom i władzom (w tym sądowym albo organom administracyjnym) zajmującym się ustalaniem, poborem lub ściąganiem podatków objętych niniejszą Umową, lub organom rozpatrującym środki odwoławcze w zakresie tych podatków. Takie osoby lub władze będą wykorzystywać informacje wyłącznie w podanych celach. Mogą one ujawniać te informacje w postępowaniu sądowym lub w postanowieniach sądowych.

2. Postanowienia ustępu 1 nie mogą być w żadnym przypadku interpretowane tak, jak gdyby zobowiązywały jedno z Umawiających się Państw do:

a) stosowania środków administracyjnych, które są sprzeczne z ustawodawstwem lub praktyką administracyjną tego lub drugiego Umawiającego się Państwa, lub

b) udzielania informacji, których uzyskanie nie byłoby możliwe na podstawie własnego ustawodawstwa albo w ramach normalnej praktyki administracyjnej tego lub drugiego Umawiającego się Państwa, lub

c) udzielania informacji, które ujawniłyby tajemnicę handlową, gospodarczą, przemysłową, kupiecką lub zawodową albo procedurę handlową lub informacji, których udzielanie sprzeciwiałoby się porządkowi publicznemu (*ordre public*).

ARTYKUŁ 28

PRZYWILEJE DYPLOMATYCZNE I KONSULARNE

Postanowienia niniejszej Umowy nie naruszają przywilejów podatkowych, przysługujących członkom misji dyplomatycznej, urzędu konsularnego lub organizacji międzynarodowej na podstawie ogólnych zasad prawa międzynarodowego lub postanowień umów szczególnych.

ARTYKUŁ 29
POSTANOWIENIA RÓŻNE

Umowa niniejsza nie narusza praw osób, mających siedzibę lub miejsce zamieszkania w Umawiającym się Państwie do korzystania ze zwolnień, ulg podatkowych i inwestycyjnych udzielonych przez drugie Umawiające się Państwo zgodnie z jego prawem wewnętrznym, przepisami i praktyką administracyjną.

ARTYKUŁ 30
WEJŚCIE W ŻYCIE

1. Umowa niniejsza podlega ratyfikacji zgodnie z konstytucyjnymi wymogami, obowiązującymi w obu Umawiających się Państwach i wymiana dokumentów ratyfikacyjnych nastąpi w *Kuuejsio*.

2. Umowa niniejsza wejdzie w życie w dniu wymiany dokumentów ratyfikacyjnych i jej postanowienia będą miały zastosowanie w obu Umawiających się Państwach:

a) w odniesieniu do wszystkich podatków pobieranych u źródła do kwot podlegających opodatkowaniu, które są płacone lub zaliczane w dniu 1 stycznia, lub po tym dniu w roku, w którym Umowa niniejsza będzie podpisana;

b) w odniesieniu do innych podatków do tych podatków podlegających opłacie za każdy okres podatkowy rozpoczynający się w dniu 1 stycznia lub po tym dniu w roku w którym Umowa została podpisana.

ARTYKUŁ 31

WYPOWIEDZENIE

Umowa niniejsza zawarta jest na okres pięciu lat i zachowa moc na dalszy okres lub podobne okresy, chyba że jedno z Umawiających się Państw w drodze pisemnej notyfikacji wypowie Umowę na sześć miesięcy przed wygaśnięciem pierwszego lub następnych okresów. W takim przypadku Umowa przestanie obowiązywać w obu Umawiających się Państwach:

a) w odniesieniu do podatków pobranych u źródła, do kwot płaconych lub zaliczanych w dniu 1 stycznia lub po tym dniu w roku następującym po roku w którym przekazano notyfikację o wypowiedzeniu,

b) w odniesieniu do innych podatków, do podatków podlegających opłacie za każdy okres podatkowy rozpoczynający się w dniu 1 stycznia lub po tym dniu w roku kalendarzowym następującym po roku, w którym przekazano notyfikację o wypowiedzeniu.

Na dowód czego, niżej podpisani, należycie upoważnieni, podpisali niniejszą Umowę.

Sporządzono w dwóch egzemplarzach w*Kuwejtu*.....
dnia *16. listopada 1996* odpowiadającego *5. Rajab 1417. Hw*
językach polskim, arabskim i angielskim, przy czym wszystkie
teksty są jednakowo autentyczne. W przypadku rozbieżności tekst
angielski będzie uważany za rozstrzygający.

Za Rzeczpospolitą Polską

Za Państwo Kuwejtu

PROTOKÓŁ

Rzeczpospolita Polska i Państwo Kuwejtu, podpisując w *Kuwejcie* w dniu *7. listopada 1990* odpowiadającym *5. Rajab 1412 H.*, Umowę w sprawie unikania podwójnego opodatkowania i zapobiegania uchylaniu się od opodatkowania w zakresie podatków od dochodu i majątku, uzgodniły następujące postanowienia, które stanowią będą integralną część tej Umowy.

1. W odniesieniu do artykułu 6:

Bez względu na postanowienia ustępu 1 tego artykułu, osoby fizyczne mające miejsce zamieszkania w Kuwejcie i posiadające do prywatnego użytku w Polsce jedną lub więcej rezydencji, będą zwolnione od podatku z tytułu posiadania takich rezydencji, chyba że takie osoby będą uzyskiwać dochód z tytułu posiadania takiej lub takich rezydencji.

2. W odniesieniu do artykułu 7:

W odniesieniu do ustępu 1 tego artykułu, płatności jakiegokolwiek rodzaju otrzymywane za użytkowanie, prawo do użytkowania urządzeń przemysłowych, handlowych lub naukowych lub za informację dotyczącą doświadczeń przemysłowych, handlowych lub naukowych, będą traktowane jako zyski przedsiębiorstwa do których stosuje się postanowienia artykułu 7.

3. W odniesieniu do artykułu 19:

Bez względu na postanowienia tego artykułu personel naziemny:


a) centrali Polskich Linii Lotniczych i będących własnością rządową statków i innych podobnych jednostek będzie zwolniony w Kuwejcie od kuwejskiego podatku z tytułu wynagrodzeń otrzymywanych w Kuwejcie.

b) centrali Kuwejskich Linii Lotniczych i będących własnością rządową statków i innych podobnych jednostek będzie zwolniony w Polsce od polskiego podatku z tytułu wynagrodzeń otrzymywanych w Polsce;

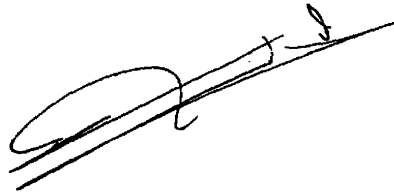
Na dowód czego niżej podpisani, należycie do tego upoważnieni, podpisali niniejszy Protokół.

Protokół niniejszy sporządzono w dwóch egzemplarzach w *Kuwejcie* dnia *14. listopada 1996*, odpowiadającego *5. Rajab 1417 H* roku w językach polskim, arabskim i angielskim, przy czym wszystkie teksty są jednakowo autentyczne. W przypadku rozbieżności tekst angielski będzie rozstrzygający.

Za Rzeczpospolitą Polską



Za Państwo Kuwejtu



[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE DE POLOGNE ET L'ÉTAT DU KOWEÏT
TENDANT À ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR
L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET SUR LA
FORTUNE

La République de Pologne et l'État du Koweït, désireux de promouvoir leurs relations économiques mutuelles en supprimant les obstacles fiscaux,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1. PERSONNES VISÉES

1. Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2. IMPÔTS VISÉS

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune perçus pour le compte d'un État contractant ou d'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le mode de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur les revenus et sur la fortune les impôts perçus sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires payés par les entreprises ainsi que les impôts sur les gains en capital.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique l'Accord sont notamment :

a) Dans le cas de la Pologne :

(i) l'impôt sur le revenu des personnes physiques ;

(ii) l'impôt sur les sociétés ;

(ci-après dénommés l'« impôt polonais ») ;

b) Dans le cas du Koweït :

(i) l'impôt sur les sociétés ;

(ii) le prélèvement de 5% sur les bénéfices nets des sociétés par actions, au profit de la « Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS) » ;

(iii) la Zakat ;

(ci-après dénommés l'« impôt koweïtien »).

4. Le présent Accord s'applique également aux impôts de nature identique ou sensiblement analogue qui seraient établis par l'un ou l'autre des États contractants après la date de sa signature et qui s'ajouteraient aux impôts en vigueur énoncés dans le présent article ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications apportées à leur législation fiscale respective.

Article 3. DÉFINITIONS GÉNÉRALES

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte ne requière une interprétation différente :

- a) Le terme « Pologne » désigne la République de Pologne et toute zone adjacente aux eaux territoriales de la Pologne qui, conformément au droit international, a été ou serait désignée, en vertu de la législation polonaise, comme une zone sur laquelle la Pologne peut exercer des droits souverains ou sa juridiction ;
- b) Le terme « Koweït » désigne l'État du Koweït et comprend toute zone située au-delà de la mer territoriale qui, conformément au droit international, a été ou serait désignée, en vertu de la législation koweïtienne, comme une zone sur laquelle le Koweït peut exercer des droits souverains ou sa juridiction ;
- c) Les termes « l'un des États contractants » et « l'autre État contractant » désignent, selon le contexte, la Pologne ou le Koweït ;
- d) Le terme « impôt » désigne, selon le contexte, l'impôt polonais ou l'impôt koweïtien ;
- e) Le terme « personne » désigne les personnes physiques, les sociétés et tous autres groupements de personnes ;
- f) Le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité assimilée à une personne morale à des fins d'imposition en vertu de la législation fiscale de l'État contractant concerné ;
- g) Les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent, respectivement, une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;
- h) Le terme « ressortissant » désigne toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant en vertu de la législation de cet État ainsi que toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans l'un des États contractants ;
- i) Le terme « trafic international » désigne le transport routier ou tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise qui a son siège de direction effective dans un État contractant, sauf lorsque le véhicule routier, le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;
- j) Le terme « autorité compétente » désigne :
 - (i) Dans le cas de la Pologne, le Ministre des finances ou son représentant autorisé ;
 - (ii) Dans le cas du Koweït, le Ministre des finances ou son représentant autorisé.

2. Aux fins de l'application des dispositions du présent Accord par un État contractant, tout terme qui n'y est pas défini a, à moins que le contexte n'impose une interprétation différente, le sens que lui attribue la législation de cet État régissant les impôts auxquels s'applique le présent Accord.

Article 4. RÉSIDENT

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne :

- a) Dans le cas de la Pologne, toute personne qui est un ressortissant de la Pologne et qui, en vertu de la législation polonaise, y est assujettie à l'impôt en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue. Toutefois, ce terme ne s'applique pas aux personnes qui sont assujetties à l'impôt en Pologne au seul titre des revenus qu'elles tirent de sources situées dans cet État ou de la fortune y située ;
 - b) Dans le cas du Koweït, toute personne physique qui a son domicile au Koweït et possède la nationalité koweïtienne, et toute société qui est constituée au Koweït.
2. Aux fins du paragraphe 1, le terme « résident d'un État contractant » comprend :
- a) le Gouvernement d'un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales ;
 - b) toute institution gouvernementale de droit public telle que la Banque Centrale, un fonds, une société, une autorité, une fondation ou une agence et autres entités similaires établies dans un État contractant ;
 - c) toute entité intergouvernementale établie au Koweït et au capital de laquelle le Koweït participe avec d'autres États.
3. Lorsque, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, son statut est déterminé comme suit :
- a) Cette personne est considérée comme un résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ;
 - b) Si cette personne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;
 - c) Si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme un résident de l'État où elle séjourne de façon habituelle ;
 - d) Si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'État dont elle possède la nationalité ;
 - e) Si son statut ne peut pas être déterminé par application des dispositions des alinéas a) à d), les autorités compétentes des États contractants règlent la question d'un commun accord.
4. Si une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants au sens des dispositions du paragraphe 1, elle est réputée être un résident de l'État où se situe son siège de direction effective. En cas de doute, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

Article 5. ÉTABLISSEMENT STABLE

1. Au sens du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.
2. Le terme « établissement stable » comprend notamment :

- a) un siège de direction ;
- b) une succursale ;
- c) un bureau ;
- d) une usine ;
- e) un atelier ;
- f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Le terme « établissement stable » comprend également :

- a) un chantier de bâtiment, un programme de construction, de montage ou d'installation, ou les activités de surveillance qui s'y exercent, mais uniquement si ce chantier ou ces activités ont une durée supérieure à six mois ;
- b) la fourniture de services, y compris de conseil, par une entreprise d'un État contractant agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel engagé dans l'autre État contractant, mais seulement si ces activités se poursuivent (pour le même projet ou pour un projet connexe) sur une ou plusieurs périodes d'une durée totale supérieure à neuf mois au cours de toute période de douze mois.

4. Une entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans l'un des États contractants et comme exerçant une activité par l'intermédiaire de cet établissement stable si un équipement important est utilisé dans cet État pendant plus de neuf mois par l'entreprise, pour son compte ou en vertu d'un contrat avec elle, pour l'exploration ou l'exploitation de ressources naturelles ou pour des activités liées à cette exploration ou à cette exploitation.

5. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas « établissement stable » si :

- a) il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;
- b) des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposés aux seules fins de stockage ou d'exposition ;
- c) des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposés aux seules fins de transformation par une autre entreprise ;
- d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des biens ou des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise ;
- e) une installation fixe d'affaires est utilisée, pour l'entreprise, aux seules fins de publicité, de fourniture d'informations, de recherches scientifiques ou d'activités analogues qui ont un caractère préparatoire ou auxiliaire ;
- f) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, selon quelque combinaison que ce soit, des activités visées aux alinéas a) à e) du présent paragraphe, à condition que l'activité cumulée de l'installation fixe d'affaires ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

6. Toute personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 - qui agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant est réputée posséder un établissement stable de cette entreprise dans le premier État contractant, si :

- a) elle possède et exerce habituellement dans le premier État contractant le pouvoir général de conclure des contrats au nom de cette entreprise, à moins que ses activités ne se limitent à celles qui sont énumérées au paragraphe 5, lesquelles, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe ;
- b) ne disposant pas de ce pouvoir, elle conserve habituellement dans le premier État contractant un stock de biens ou de marchandises appartenant à cette entreprise sur lequel elle prélève régulièrement des biens ou des marchandises aux fins de livraison pour le compte de cette entreprise.

7. Une entreprise n'est pas réputée avoir un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce une activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, lorsque les activités d'un tel agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, celui-ci n'est pas considéré comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe.

8. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce une activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, à lui seul, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. REVENUS IMMOBILIERS

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Au sens du présent Accord, le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue la législation de l'État contractant où les biens considérés sont situés. En tout état de cause, il couvre les biens accessoires ainsi que les biens immobiliers, le cheptel et le matériel utilisé dans les exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit de biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes au titre de l'exploitation ou de la concession de l'exploitation de gisements minéraux, de sources et d'autres ressources naturelles ; les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. BÉNÉFICES DES ENTREPRISES

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, sauf si l'entreprise exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les

bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise de l'un des États contractants exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chacun des États contractants audit établissement stable, les bénéfices que l'établissement aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte et séparée exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il est un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses engagées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi engagés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement des frais) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission, pour des services précis fournis ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des prêts d'argent accordés à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte, pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, des montants imputés (autrement qu'en remboursement de dépenses effectives) par l'établissement stable au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux, sous forme de redevances, de frais ou d'autres paiements similaires en contrepartie de l'utilisation de brevets ou d'autres droits, ou sous forme de commission au titre de services particuliers rendus ou à des fins de gestion, ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, à titre d'intérêts sur des prêts d'argent accordés au siège de l'entreprise.

4. S'il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses différentes parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage ; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Si les renseignements dont dispose l'autorité compétente d'un État contractant sont insuffisants pour déterminer le montant des bénéfices à imputer à l'établissement stable d'une entreprise, les dispositions du paragraphe 2 ne modifient en rien l'application de toute loi de cet État contractant portant sur l'obligation pour l'établissement stable d'acquitter l'impôt sur le montant que fixe l'autorité compétente de l'État contractant dans l'exercice d'un pouvoir discrétionnaire ou selon une évaluation forfaitaire des bénéfices imposables de cet établissement stable, pourvu que cette loi soit appliquée, dans la mesure où les renseignements dont dispose l'autorité compétente le permettent, conformément aux principes du présent article.

6. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

7. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

8. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions du présent article sont sans incidence sur celles desdits articles.

Article 8. TRAFIC INTERNATIONAL

1. Les bénéfices tirés de l'exploitation en trafic international de navires, d'aéronefs ou de véhicules routiers ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Les bénéfices provenant de l'exploitation de bateaux servant à la navigation intérieure ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

3. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime ou intérieure est à bord d'un navire ou d'un bateau, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire ou de ce bateau ou, à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire ou du bateau est un résident.

4. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, à une coentreprise ou à un organisme international d'exploitation.

Article 9. ENTREPRISES ASSOCIÉES

1. Lorsque :

- a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou que
- b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une de ses entreprises, et impose en conséquence, des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État contractant, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État contractant si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui l'auraient été entre des entreprises indépendantes, l'autre État contractant procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions du présent Accord et, si nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. DIVIDENDES

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation en vigueur dans cet État ; mais si le

résident est le bénéficiaire effectif des dividendes, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 pour cent du montant brut des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant ne sont pas imposables si le bénéficiaire effectif des dividendes est :

- a) le Gouvernement de l'autre État contractant ou toute institution gouvernementale ou autre entité de celui-ci, telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4 ;
- b) une société qui est un résident de l'autre État contractant et dont au moins 25 pour cent du capital est détenu directement ou indirectement par le Gouvernement, par une institution gouvernementale de cet autre État contractant ou par une autre entité de celui-ci, telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4.

4. Au sens du présent article, le terme « dividendes » désigne les revenus provenant d'actions, d'actions ou de bons de jouissance, de parts de mine, de parts de fondateur ou d'autres parts bénéficiaires (à l'exception des créances), ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'action par la législation fiscale de l'État contractant dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui verse les dividendes est un résident une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou exerce dans cet autre État contractant une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans ces circonstances, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

6. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État contractant.

Article 11. INTÉRÊTS

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts peuvent être imposés dans l'État contractant où ils sont produits, conformément à la législation de cet État, étant entendu que si le résident est le bénéficiaire effectif des intérêts, l'impôt ainsi exigé ne peut dépasser 5 pour cent du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts produits dans un État contractant sont exonérés d'impôts s'ils sont perçus :

- a) par le Gouvernement de l'autre État contractant ou par une institution gouvernementale ou autre entité de celui-ci, telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4 ;

- b) par une société qui est un résident de l'autre État contractant et dont au moins 25 pour cent du capital libéré est détenu ou contrôlé directement ou indirectement par le Gouvernement ou par une institution gouvernementale de cet autre État contractant, ou par une autre entité de celui-ci, telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4 ;
- c) sur des prêts garantis par le Gouvernement de l'autre État contractant ou par une institution gouvernementale ou autre entité de celui-ci, telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4.

4. Au sens du présent article, le terme « intérêts » désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et en particulier les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunt, y compris les primes et les lots attachés à ceux-ci, ainsi que les revenus soumis au même régime fiscal que les revenus provenant des sommes prêtées en vertu de la législation de l'État contractant dans lequel les revenus sont produits.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ces circonstances, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État contractant lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État contractant. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe, pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État contractant où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales qui existent entre le débiteur et le bénéficiaire effectif des intérêts ou que l'un et l'autre entretiennent avec une tierce personne, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article s'appliquent uniquement à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. REDEVANCES

1. Les redevances générées dans un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances peuvent être imposées dans l'État contractant d'où elles proviennent, et selon la législation de cet État, mais si la personne qui perçoit les redevances en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 pour cent du montant brut de ces redevances.

3. Au sens du présent article, le terme « redevances » désigne les rémunérations de toute nature versées pour l'usage, ou la concession de l'usage, d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques ainsi que les films et

bandes pour la diffusion télévisuelle ou radiophonique, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances des activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ces circonstances, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État contractant lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État contractant. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, résident ou non d'un État contractant, possède dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe en relation avec lesquels l'obligation de paiement des redevances a été contractée et auxquels sont imputées ces redevances, celles-ci sont réputées provenir de l'État contractant où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec des tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. GAINS EN CAPITAL

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant, ou de biens mobiliers afférents à une base fixe dont un résident d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État contractant.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires, d'aéronefs ou de véhicules routiers exploités en trafic international et de biens meubles affectés à l'exploitation de ceux-ci, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 3 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. PROFESSIONS INDÉPENDANTES

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État ; toutefois, ces revenus sont également imposables dans l'autre État contractant dans les cas suivants :

- a) Si ce résident dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités ; en ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans cet autre État contractant ;
- b) Si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours au cours de l'année civile considérée ; en ce cas, seule la fraction des revenus qui est tirée des activités exercées dans cet autre État contractant est imposable dans celui-ci.

2. Le terme « profession libérale » comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. PROFESSIONS DÉPENDANTES

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19 et 20, les salaires, traitements et autres rémunérations analogues qu'un résident d'un État contractant perçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

- a) Le bénéficiaire séjourne sur le territoire de l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année fiscale considérée ;
- b) Les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État contractant ;
- c) La charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre État contractant.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire, d'un aéronef ou d'un véhicule routier, exploité en trafic international, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16. TANTIÈMES

1. Les tantièmes, jetons de présence et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou d'un organe analogue d'une société qui est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État contractant.

Article 17. ARTISTES ET ATHLÈTES

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant

qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien, ou en tant qu'athlète, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un athlète exerce personnellement et en cette qualité sont attribués, non pas à l'artiste du spectacle ou à l'athlète lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou de l'athlète sont exercées.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, les revenus tirés par des artistes du spectacle et des athlètes qui sont des résidents d'un État contractant d'activités exercées dans l'autre État contractant dans le cadre d'un programme d'échanges culturels entre les Gouvernements des deux États contractants sont exonérés d'impôts dans cet autre État contractant.

Article 18. PENSIONS ET RENTES

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions, les rentes et autres rémunérations similaires payées à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ne sont imposables que dans cet État contractant.

2. Au sens du présent article :

- a) Les termes « pensions » et « autres rémunérations similaires » désignent des paiements périodiques effectués après le départ à la retraite au titre d'un emploi antérieur ou comme indemnités pour des préjudices subis en rapport avec un emploi antérieur ;
- b) Le terme « rente » désigne une somme déterminée, payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou pendant une période déterminée ou pouvant l'être, en vertu d'une obligation d'effectuer les paiements en contrepartie d'une prestation suffisante intégralement versée en espèces ou en valeurs appréciables en espèces.

Article 19. FONCTION PUBLIQUE

1. a) Les rémunérations payées par le Gouvernement d'un État contractant ou par l'une de ses collectivités locales à une personne physique au titre des services rendus au Gouvernement de cet État contractant ou à cette collectivité locale ne sont imposables que dans cet État contractant.

- b) Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet autre État contractant et si la personne physique est un résident de cet État contractant qui :
 - (i) possède la nationalité de cet État contractant ;
 - (ii) n'est pas devenu un résident de cet autre État contractant à la seule fin de rendre les services.

2. a) Les pensions payées par le Gouvernement d'un État contractant ou par l'une de ses collectivités locales, soit directement soit par prélèvement de fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique, au titre de services rendus au Gouvernement de cet État contractant ou à cette collectivité locale, ne sont imposables que dans cet État contractant.

- b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident et un ressortissant de cet autre État contractant.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux rémunérations et aux pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité exercée par un État contractant ou par une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. ENSEIGNANTS ET CHERCHEURS

1. Une personne physique qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État contractant dans le but principal d'enseigner, de donner des conférences ou de faire des recherches dans une université, un collège, une école ou un établissement d'enseignement ou de recherche scientifique agréé par le Gouvernement du premier État contractant est exonérée d'impôt dans le premier État contractant, pendant une période de cinq ans à compter de la date de sa première arrivée dans ledit État, à raison de la rémunération de cet enseignement, de ces conférences ou de ces recherches.

Article 21. ÉTUDIANTS

1-Les sommes reçues, aux fins de son entretien, son éducation ou sa formation, par l'étudiant ou le stagiaire qui est ou était, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, sont exonérées d'impôt dans cet État, pour autant que ces sommes proviennent de sources extérieures à cet État.

2-Les revenus qu'un étudiant, un apprenti ou un stagiaire tire d'activités exercées dans un État contractant où il se trouve à seule fin de poursuivre ses études ou sa formation ne sont pas imposables dans cet État contractant, à moins qu'ils n'excèdent le montant nécessaire à son entretien, à son éducation ou à sa formation.

Article 22. AUTRES REVENUS

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

Article 23. FORTUNE

1. La fortune constituée par des biens immobiliers visés à l'article 6, que possède un résident d'un État contractant et qui sont situés dans l'autre État contractant, est imposable dans cet autre État.

2. La fortune constituée par des biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou par des biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante est imposable dans cet autre État.

3. La fortune constituée par des navires, des aéronefs et des véhicules routiers exploités en trafic international, ainsi que par des biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires,

aéronefs ou véhicules routiers, n'est imposable que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Tous les autres éléments de la fortune d'un résident d'un État contractant sont imposables uniquement dans cet État.

Article 24. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

1. La législation en vigueur dans l'un ou l'autre des États contractants continue de régir l'imposition dans l'État contractant respectif, sauf dispositions contraires du présent Accord.

2. Il est convenu que la double imposition est évitée conformément aux dispositions suivantes du présent article.

3. a) Dans le cas de la Pologne :

(1) Lorsqu'un résident de la Pologne reçoit des revenus ou possède de la fortune qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables au Koweït, la Pologne exempte de l'impôt ces revenus ou cette fortune, sous réserve des dispositions du sous-paragraphe 2, mais peut, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus ou de la fortune de ce résident, appliquer le même taux que si les revenus ou la fortune n'avaient pas été exemptés.

(2) Lorsqu'un résident de la Pologne tire des revenus qui sont imposables au Koweït, en vertu des dispositions des articles 10, 11 et 12 du présent Accord, la Pologne autorise, au titre de la déduction fiscale sur les revenus de ce résident, un montant égal à l'impôt payé au Koweït. Toutefois, cette déduction ne peut excéder la fraction de l'impôt, calculé avant déduction, correspondant au revenu imposable au Koweït.

b) Dans le cas du Koweït :

Si un résident du Koweït possède des éléments de revenu ou de la fortune qui sont imposables en Pologne, le Koweït peut imposer ces éléments de revenu et cette fortune et accorder un allègement de l'impôt polonais établi conformément aux dispositions de sa législation interne.

Dans ce cas, le Koweït déduit des impôts ainsi calculés l'impôt payé en Pologne, à concurrence d'un montant n'excédant toutefois pas la fraction des impôts koweïtiens susmentionnés qui correspond à ces éléments de revenu par rapport au revenu total.

4. Lorsqu'en vertu de la législation d'un État contractant, des impôts visés par le présent Accord sont exonérés ou réduits dans le cadre des mesures spéciales destinées à encourager les investissements pendant un laps de temps limité, les impôts qui ont été exonérés ou réduits sont, aux fins des paragraphes précédents du présent article, censés avoir été payés.

Article 25. NON-DISCRIMINATION

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis, dans l'autre État contractant, à aucune imposition ou obligation correspondante qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation. La présente disposition s'applique également, nonobstant les dispositions de l'article premier, aux personnes qui ne sont pas des résidents de l'un des États contractants ou des deux.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités. La présente

disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, il n'est dérogé en rien dans le présent article au droit de l'un ou de l'autre État contractant d'accorder, conformément à sa législation, à sa réglementation ou à ses pratiques administratives internes, une exonération ou une réduction d'impôts à ses propres ressortissants qui sont des résidents de cet État contractant. Une telle exonération ou réduction ne s'applique cependant pas à la fraction du capital de sociétés détenue par des personnes qui sont des ressortissants de l'autre État contractant.

4. Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme imposant à un État contractant l'obligation juridique d'étendre aux résidents de l'autre État contractant le bénéfice d'un traitement, d'une préférence ou d'un privilège pouvant être accordé à un autre État ou aux résidents de celui-ci en vertu de la constitution d'une union douanière, d'une union économique, d'accords spéciaux, d'une zone de libre-échange, ou de tout arrangement régional ou sous-régional portant entièrement ou principalement sur les mouvements de capitaux ou sur l'imposition auquel le premier État serait partie.

5. Dans le présent article, le terme « imposition » désigne les impôts qui font l'objet du présent Accord.

Article 26. PROCÉDURE AMIABLE

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne des États contractants, saisir l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident. Le cas doit être soumis dans les deux ans qui suivent la première notification de la mesure ayant entraîné une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord. Tout accord conclu est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes que pourrait susciter l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éviter la double imposition dans les cas non prévus par l'Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

5. Les autorités compétentes des États contractants peuvent convenir mutuellement d'arrangements concernant les modalités d'application des limitations et exemptions contenues dans le présent Accord.

Article 27. ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et les organes administratifs) concernées par le calcul ou le recouvrement des impôts perçus au nom de cet État, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état de ces informations aux audiences publiques des tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à l'un des États contractants l'obligation :

- a) de prendre des dispositions administratives dérogeant à sa propre législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa propre législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant ;
- c) de fournir des renseignements susceptibles de révéler un secret commercial, d'État, industriel ou professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication pourrait être contraire à l'ordre public.

Article 28. PRIVILÈGES DIPLOMATIQUES ET CONSULAIRES

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres d'une mission diplomatique, d'un poste consulaire ou d'une organisation internationale en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords particuliers.

Article 29. DISPOSITIONS DIVERSES

1. Le présent Accord n'affecte pas le droit d'un résident d'un État contractant de bénéficier des incitations, exonérations et abattements en matière d'impôts et d'investissements prévus par l'État contractant conformément à sa législation, à sa réglementation et à ses pratiques administratives internes.

Article 30. ENTRÉE EN VIGUEUR

1. Le présent Accord est soumis à ratification conformément aux prescrits constitutionnels des deux États contractants et les instruments de ratification sont échangés au Koweït.

2. L'Accord entre en vigueur à la date de l'échange des instruments de ratification, et prend effet dans les deux États contractants :

- a) en ce qui concerne tous les impôts retenus à la source, pour les montants relatifs aux impôts payés ou reçus à partir du 1^{er} janvier de l'année civile au cours de laquelle le présent Accord a été signé ;

- b) en ce qui concerne les autres impôts, sur les impôts exigibles pour toute période fiscale commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile au cours de laquelle le présent Accord a été signé.

Article 31. DURÉE ET DÉNONCIATION

1. Le présent Accord demeure en vigueur pendant une période de cinq ans et est renouvelable pour une ou plusieurs périodes équivalentes à moins que, six mois avant l'expiration de la période initiale ou de toute période subséquente, l'un des États contractants informe l'autre par écrit de son intention de dénoncer le présent Accord. Dans ce cas, l'Accord cesse de produire ses effets dans les deux États contractants :

- a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payés ou reçus à partir du 1^{er} janvier de l'année suivant immédiatement celle au cours de laquelle le préavis de dénonciation a été donné ;
- b) en ce qui concerne les autres impôts, pour les impôts dus pour toute période fiscale commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année suivant immédiatement celle au cours de laquelle le préavis de dénonciation a été donné.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT au Koweït en deux exemplaires, samedi, 5e jour du mois de Rajab 1417H,

correspondant au 16 novembre 1996, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour la République de Pologne : Pour l'État du Koweït :

PROTOCOLE

La République de Pologne et l'État du Koweït, au moment de procéder à la signature,

au Koweït, en ce 5e jour du mois de Rajab 1417H, correspondant au 16 novembre 1996, de l'Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, sont convenus des dispositions suivantes qui font partie intégrante dudit Accord.

1. En ce qui concerne l'article 6 :

Nonobstant le paragraphe 1 du présent article, les personnes physiques qui sont des résidents de l'État du Koweït et qui disposent d'une ou de plusieurs résidences pour leur usage privé en Pologne sont exemptées de l'impôt polonais sur cette ou ces résidences, à moins que des revenus réels ne soient tirés par ces résidents de cette ou ces résidences.

2. En ce qui concerne l'article 7 :

En ce qui concerne le paragraphe 1 du présent article, les paiements de toute nature reçus pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique ou pour des renseignements ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique sont considérés comme des bénéfices d'une entreprise auxquels les dispositions de l'article 7 s'appliquent.

3. En ce qui concerne l'article 19 :

Nonobstant les dispositions du présent article, le personnel au sol provenant :

- a) du siège de Polish Airlines, de navires appartenant à l'État et d'autres entités similaires au Koweït est exonéré de l'impôt koweïtien prélevé sur sa rémunération obtenue au Koweït ;
- b) du siège de Kuwaiti Airlines, de navires appartenant à l'État et d'autres entités similaires en Pologne est exonéré de l'impôt polonais prélevé sur sa rémunération obtenue en Pologne.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

FAIT au Koweït en deux exemplaires, samedi, 5e jour du mois de Rajab 1417H, correspondant au 16 novembre 1996, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour la République de Pologne :

[SIGNÉ]

Pour l'État du Koweït :

[SIGNÉ]